جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

التركيب المذهبي ومسائله النحوية والصرفية
"دراسة تطبيقية"

إعداد

د. فايزة شعبان محمد عبد الله
المدرس في قسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الأول-فبراير)
(الجزء الثالث (١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

التركيب المذهبي ومسائله النحوية والصرفية "دراسة تطبيقية"

فايزة شعبان محمد عبد الله

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات، بني سويف، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: faythashaban2232@azhar.edu.eg

الملخص:

يتناول البحث دراسة التركيب بين المذاهب النحوية والصرفية ؛ حيث أصَّلتُ للمصطلح تعريفًا ونشأة وحكمًا ، وذكرت أوجه الاختلاف بينه وبين المصلحات القريبة منه وتشمل: (تركيب اللغات ــ وإحداث قول ثالث)، وأتبعت ذلك بدراسة تطبيقية على بعض المسائل النحوية والصرفية التي تضمنت مذهبًا قائمًا على التركيب بين ما سبقه من المذاهب. وقد انتظم البحث في: مقدمة، وتمهيد يتضمن الحديث عن مصطلح (التركيب) من عدة جوانب، وأتبعته بدراسة تطبيقية في فصلين ؛ الفصل الأول بعنوان: أثر التركيب المذهبي في الدرس النحوي ، ثم الفصل الثاني بعنوان : أثر التركيب المذهبي في الدرس الصرفي ، وقد قمت بدراسته من خلال المنهج الوصفي القائم على الاستقراء الذي يُعنَى بتتبع الظاهرة في كتب النحو والصرف ودراستها دراسة تطبيقية. ثم أتبعت هذا بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، ومن أهمها: أن التركيب بين المذاهب يعد من المسائل الأصولية التي تعمل بدورها على إثراء الدرس النحوي والصرفي والتوسع فيه، مع ما فيه من إتاحة التجديد القائم على أسس علمية منهجية. ويلي الخاتمة ثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: التركيب، المذهبي، الدرس، النحوي، الصرفي.

Sectarian structure and its grammatical and morphological issues" An applied study.

Fayza Shaaban Muhammad Abdullah .
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Beni Suef University, Egypt.

Email: *faythashaban2232@azhar.edu.eg*

Abstract:

The research deals with the study of the structure between grammatical and morphological schools of thought. Where I established the term's definition, origin, and ruling, and mentioned the differences between it and the terms related to it, including :composition of languages - and the creation of a third saying) This was followed by an applied study on some morphological and grammatical issues that included a doctrine based onThe fabrication between the previous doctrines. The research is organized into an introduction and preface that includes a discussion of the term fabrication (synthesis) from several aspects I followed it with an applied study in two chapters. The first chapter is entitled/ The fabrication between schools of thought and its impact on the grammar lessonThen the second chapter: confusion between schools of thought and its impact on the morphological lesson. I studied it through the descriptive approach based on induction, which is concerned with tracking the phenomenon in books of grammar and morphology and studying it in an applied study. This was then followed by a conclusion that includes the most important findings and recommendations reached by the study Among the most important of them is that fabrication is considered one of the fundamental issues that in turn works to enrich and expand the grammatical and morphological lesson, while allowing for innovation based on systematic scientific foundations. The conclusion is followed by a list of sources and references.

Keywords: *fabrication , Installation , sectarian, lesson , grammar ,morphology.*

المقدمة

الحمد لله الذي أنار بكتابه القلوب، وأنزله بأوجز لفظ وأحكم أسلوب ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، وآله وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم وسار على دربهم إلى يوم الدين، وبعد،،،

فإذا كانت العلوم تشرف بشرف ما اتصلت به، فقد شرف علم النحو بكونه ضابطًا ومُقَنِّنًا للغة القرآن الكريم، حافظًا للسان العربي من اللحن والزيغ والتحريف، ومعينًا له على الفهم الدقيق الصحيح، وعلم النحو بهذه المكانة كغيره من العلوم التي تحتاج لأصول تضبطها وتحكم مسيرتها، ومن هنا كانت مكانة علم أصول النحو ؛ من حيث هو أدلته التي يبني عليها النحوي قواعد علم النحو؛ لذا ينبغي لدارس النحو أن يتصدى لدراسة علم أصوله أولًا ، فإذا كان النحو هو القواعد والمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فإن علم أصول النحو هو الأدلة التي تُستخرج بها هذه القواعد ، ومن هنا اتجهتُ للبحث في مبحث من مباحث هذا العلم أدرجه العلماء عقب حديثهم عن الإجماع بعنوان: "تركيب المذاهب " ، وهو ما يعرف في علم أصول الفقه بـ:(التلفيق بين المذاهب)، فأحببت أن أتناول هذا المبحث من مباحث علم أصول النحو بدراسة تطبيقية تأصيلية على علمي: النحو، والصرف ، في محاولة لإلقاء الضوء على المسائل التي حدث فيها تركيب بين المذاهب وبيان أثره في الدرس النحوي والصرفي ، مع التطرق لدراسة نظرية لمصطلح (التركيب بين المذاهب) من حيث المعنى والنشأة والحكم، والفرق بينه وبين ما يعرف بتداخل اللغات أو تركيبها، وكذلك الفرق بينه وبين إحداث قول ثالث في المسألة .

وقد دفعني للبحث في هذا الموضوع عدة أسباب منها:

ـ رغبتي في عمل دراسة تتعلق بعلم أصول النحو والصرف، محاولة للجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية .

ـ جدة الموضوع وحداثته في بابه .

ـ التأكيد على ترابط الأصول النحوية والصرفية، والصلة الوثيقة بين علمي النحو والصرف .

الدراسات السابقة:

تُعدُّ هذه الدراسة بهذه الكيفية هي الأولى من نوعها في مجال التخصص، ولكن سبقتها دراسة ذات صلة، وهي :

١ـ إحداث قول ثالث في الدرس النحوي دراسة أصولية تطبيقية [١] .

وقد بين الباحث في هذا البحث الفرق بين التركيب بين المذاهب وإحداث قول ثالث ؛ حيث يعدُّ التركيب من مسائل الإجماع المشهورة، بخلاف إحداث قول ثالث ، فإنه يعد خرقًا للإجماع في أحد المذاهب، كما أن التركيب يأخذ صاحبه وجهًا من وجوه كلا المذهبين السابقين عليه، ويركب مذهبًا ثالثًا؛ فهو لا يخرج عما ورد في كلا المذهبين، بخلاف إحداث قول ثالث، فإنه يأتي بقول جديد خارج عما سبقه ، كما سيأتي بالتفصيل.

المنهج المتبع في البحث:

هو المنهج الوصفي القائم على الاستقراء الذي يُعنى بتتبع المسائل النحوية والصرفية التي ورد فيها التركيب بين المذاهب، وحصرها ودراستها دراسة تطبيقية، بإلقاء الضوء على مذاهب النحاة فيها، وحجتهم، وإبراز المذهب القائم على التركيب، وبيان وجه التركيب بين المذاهب السابقة عليه، مع الترجيح ما أمكن.

---

(١) إعداد د/ طارق بن هند الصاعدي، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها، العدد ٦، الجزء ١، ٢٠٢٢.

خطة البحث:

انتظم البحث في: مقدمة، وتمهيد، وفصلين:

أما المقدمة فقد تضمنت: العنوان، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة ، والمنهج المتبع، وخطة البحث.

وأما التمهيد فعنوانه: (مفهوم التركيب المذهبي)، ويتضمن العناصر الآتية:

أولًا ـ تعريف التركيب لغة واصطلاحًا.

ثانيًا ـ مصطلح التركيب (نشأته ، وحكمه):

ثالثًا ـ الفرق بين التركيب المذهبي وإحداث قول ثالث.

رابعًا ـ الفرق بين تركيب اللغات وتركيب المذاهب.

ثم الفصل الأول بعنوان: أثر التركيب المذهبي في الدرس النحوي، ويندرج تحته المسائل النحوية.

ويليه الفصل الثاني بعنوان: أثر التركيب المذهبي في الدرس الصرفي، ويندرج تحته المسائل الصرفية.

ثم أتبعت هذا **بخاتمة** تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، ويلي الخاتمة **ثبت المصادر والمراجع**.

تمهيـــــد

بعنوان / (مفهوم التركيب المذهبي)

أولًا ــ تعريف التركيب لغة واصطلاحًا:

التركيب لغة من ركَّبَ الشيء؛ أي: وضع بعضه على بعض[١].

ومنه قولنا: ركَّبَه تركيبًا: إذا وضع بعضه على بعض فتركب، وتراكب ، ومنه: ركب الفص في الخاتم، والسنان في القناة[٢].

والتركيب: كالترتيب، لكن ليس لبعض أجزائه نسبة إلى بعض تقدمًا وتأخرًا.

ويطلق التركيب على جمع الحروف البسيطة ونظمها؛ لتكون كلمة[٣].

وعلى ذلك فالمعنى اللغوي للتركيب يتضمن الجمع بين الأشياء وضمها .

أما في الاصطلاح فعرفه ابن جني بقوله ـ تحت عنوان: باب في تركيب المذاهب ـ : " ضم مذهبين فأكثر لإنتاج مذهبًا ثالثًا "[٤] .

وهذا الباب يُعرَف في كتب أصول النحو وعند علماء النحو بتركيب المذاهب ، وهو شبيه بتداخل اللغات ، ويقابله في علم أصول الفقه مصطلح التلفيق أو إحداث قول ثالث [٥] .

والتلفيق المشار إليه في علم أصول الفقه قد نشأ في العصور المتأخرة، وكان التأليف فيه شائعًا في أصول الفقه عنه عند الأصوليين والنحويين[٦].

---

(١) لسان العرب ٤٣٢/١.
(٢) تاج العروس ٥٢٦/٢.
(٣) التعريفات للجرجاني صـ٥٦.
(٤) ينظر الخصائص ٧٤/٣، الاقتراح صـ ١٦٦(دار القلم) ، وفيض نشر الانشراح صـ٧١٨.
(٥) ينظر ارتقاء السيادة في علم أصول النحو صـ٥٩.
(٦) تبصير النجباء صـ٢٧٠.

ثانياً ــ مصطلح التركيب (نشأته ، وحكمه):

يعد ابن جني أول من تحدث عن التركيب بين المذاهب، وأفرد له بابًا بعنوان: باب في تركيب المذاهب، قائلًا :"قد كنا أفرطنا في هذا الكتاب تركيب اللغات. وهذا الباب نذكر فيه كيف تتركب المذاهب إذا ضممت بعضها إلى بعض، وأنتجت بين ذلك مذهبًا"(١).

وتبعه السيوطي قائلًا :" مما يشبه تداخل اللغات السابق تركيبُ المذاهب، وقد عقد له ابن جني بابًا في الخصائص، ويشبهه في أصول الفقه إحداث قول ثالث، والتلفيق بين المذاهب"(٢) .

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن علماء النحو لا خلاف بينهم في جواز التركيب بين المذاهب ، وبالإضافة لما سبق فقد ورد في كتب النحو من دون إنكار على من قال به، ومن ذلك على سبيل المثال:

قول الشيخ خالد الأزهري :"وإنما أعرب: هذان وهاتان"؛ من أسماء الإشارة "مع تضمنها لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء" وهذا القول ملفق من قولين، فإن من قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة، ومن قال بأنهما مبنيان، قال: جيء بهما على صورة المثنى، وليسا مثنيين حقيقة، وهو الأصح"(٣) .

وقول الصبان في مسألة تحمل الظرف والمجرور ضمير المتعلق المحذوف: "قوله : "وانتقل الضمير ..." في كلامه تلفيق من مذهبين، فإن القائلين بالانتقال هم

---

(١) الخصائص ٣/٧٤.

(٢) الاقتراح صـ١٦٦.

(٣) التصريح ١/٤٤.

القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور، وهم جمهور البصريين. وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باقٍ في المتعلق لم ينتقل"[١].

وبذلك يعد التركيب بين المذاهب محل إجماع بين النحاة جميعًا.

ثالثاً ـــ الفرق بين التركيب المذهبي وإحداث قول ثالث:

يختلف تركيب المذاهب عن إحداث قول ثالث في المسألة من عدة وجوه، ولكن كما تعرضت لتعريف التركيب أتعرض للمراد بإحداث قول ثالث وهو: أن يختلف العلماء في عصر من العصور على قولين في مسألة واحدة، ثم يأتي مِنْ بعدهم مَنْ يحدث قولًا ثالثًا خارجًا عن القولين السابقين[٢]، وعلى ذلك فالفرق بينه وبين التركيب كالآتي:

أولًا: أن إحداث قول ثالث يكون مع اتحاد المسألة، أما التركيب فقد يكون في مسألتين[٣] كما سيرد في الدراسة التطبيقية للمسائل.

ثانيًا: التركيب المذهبي قائم على الجمع بين المذهبين السابقين، والأخذ من كل منهما بطرف، كما في تداخل اللغات ،أما إحداث قول ثالث يكون قولًا جديدًا مختلفًا عن القولين السابقين عليه[٤].

كما ذكر د/طارق الصاعدي: أن كل تركيب فيه إحداث قول، من دون العكس.

وأن التركيب بين المذاهب من مسائل الإجماع التي لا نزاع فيها في علم أصول النحو، فقد أقره ابن جني، وتبعه السيوطي من دون اعتراض، وذكره النحاة في كتبهم

---

(١) حاشية الصبان ٢٩٣/١.

(٢) إحداث قول ثالث في الدرس النحوي دراسة أصولية تطبيقية صـ٢٣٦.

(٣) تبصير النجباء صـ٢٧٢.

(٤) التلفيق بين المذاهب وأثره في الفروع الفقهية صـ١٦١٦.

في ثنايا المسائل النحوية والصرفية من دون خلاف، بخلاف إحداث قول ثالث فهو محل نزاع؛ لأن فيه خرقًا للإجماع(١).

رابعاً ــ الفرق بين تركيب اللغات وتركيب المذاهب :

المقصود بتركيب اللغات عند أهل العربية أن يتكلَّم العربي بلغة مركبة من لغتين، كأن يقال: رَكن يركَن بالفتح في الماضي والمضارع، وهذا شيء لا يُعرف؛ إذ إن فتح العين في الماضي والمضارع لا يكون إلا إذا كانت العين أو اللام من أحرف الحلق، نحو: فتح يفتح، ، فإن لم تكن العين أو اللام من أحرف الحلق؛ لم يُعرف في كلام العرب فتح العين في الماضي والمضارع إلا في لفظة واحدة، وهي: أبى يأبى، فإن قيل: رَكَن يَرْكَن بفتح العين فيهما كان فيه تداخل لغتين؛ لأن ركَن بفتح العين في الماضي لغة فصيحة، ومضارعه يركُن بضم العين في المضارع، وأما يركَن بفتح العين في المضارع، فهو مضارع لركِن المكسور، فإن قيل: ركَن يركَن بالفتح فيهما، كان فيه تداخل لغتين ، فأصبحا بالتركيب لغة واحدة (٢).

وقد عقد ابن جني بابًا لكل منهما في كتابه ، وقد سبق قوله في تركيب المذاهب أما عن تركب اللغات فقال:" اعلم أن هذا موضع قد دعا أقوامًا ضعف نظرهم أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرى من أصحابها، وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه ، فقد ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعِل يفعُل؛ نعِم ينعُم، ودمت تدوم، ومت تموت. وقالوا أيضًا فيما جاء من فعل يفعل، وليس عينه ولا لامه حرفًا حلقيًّا نحو: قلَى يقلَى، وقنَط يقنَط. واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت" (٣).

---

(١) إحداث قول ثالث في الدرس النحوي صـ٢٤٠،٢٣٩.

(٢) أصول النحو صـ١٠٩،١٠٨.

(٣) ينظر الخصائص بتصرف ٣٧٦/١.

وعنون له السيوطي بعنوان: معرفة تداخل اللغات.

مشيرًا لقول ابن جني إذا اجتمع في الكلام الفصيح لغتان فصاعدًا كقوله[١]:

وأَشْرَبُ المَاءَ ما بي نَحْوَهُ عَطَشٌ إلاّ لأنَّ عُيونَهْ سَالَ وَادِيهَا

فقال: (نحوه) بالإشباع و(عيونه) بالإسكان، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال والكثرة ، فالأحرى أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين، كما يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، فلحقت بلغته الأولى.

ويدخل فيه أيضًا إذا جاءت ألفاظ مختلفة بمعنى واحد فسمعت في لغة إنسان، كما جاء عنهم في أسماء الأسد ، والخمر وغيرهما. وكما تنحرف الصيغة واللفظ واحد كقولهم: رغوة اللبن ورغوته ورغاوته"[٢].

وقد علل السيوطي لتداخل اللغات بأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها[٣].

وقد ساهم تداخل اللغات بدور كبير في استعمال الألفاظ المشتركة، فكان مادة صالحة للتورية والجناس عند المعنيين بالمحسنات اللفظية، فمن السهل أن يكرر الشاعر أو الناثر لفظ "الألف" قاصدًا به الأحمق، كما هو في لغة قيس، أو الأعسر، كما في لغة تميم[٤].

---

(١) البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل. ينظر الخصائص ٢٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/١، تمهيد القواعد ٤٧٩/١.

(٢) المزهر في علوم اللغة للسيوطي٢٠٧/١.

(٣) الاقتراح صـ١١٦.

(٤) دراسات في فقه اللغة صـ٣٠٤.

وبذلك يتضح الفرق بين البابين ، فتداخل اللغات وارد عن العرب، ولذا يعد سماعًا، أما تركيب المذاهب فهو من صنع النحاة، وكلاهما فيه ما فيه من الاتساع والإثراء للغة سواء على المستوى اللغوي، أو النحوي، أو الصرفي.

الفصل الأول

أثر التركيب المذهبي في الدرس النحوي، ويندرج تحته سبع مسائل:

المسألة الأولى: تمييز (كذا) إذا كانت كناية عن عدد(بين النصب والجر بـ "مِنْ ").

المسألة الثانية: حقيقة التثنية في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة

المسألة الثالثة: حكم انتقال الضمير من المتعلق للظرف والمجرور.

المسألة الرابعة: لام الجحود بين الإعمال والإهمال، وموقع الفعل بعدها من الإعراب.

المسألة الخامسة: علة إعراب المضارع.

المسألة السادسة: حقيقة كلا وكلتا.

المسألة السابعة: إعراب المثنى.

المسألة الأولى:

تمييز (كذا) إذا كانت كناية عن عدد (بين النصب والجر بـ "مِنْ")

تستعمل (كذا) لمعنيين:

أحدهما: أن يستعمل كل من جزئيها (الكاف، وذا) على أصله، فيراد بالكاف التشبيه، وبـ (ذا) الإشارة، ولا يراد بمجموعهما الكناية عن شيء.

والثاني: أن يخرج كل من الجزئين عن أصله، وتستعمل في الكناية، وهي على ضربين:

الأول: أن تكون (كذا) كناية عن غير عدد، نحو: مررت بدار كذا.

والثاني : أن يُكَنَّى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار، وهذا هو الغالب فيها(١)، وهذه موضع حديثنا؛ حيث ورد في تمييزها خلاف كالآتي:

ذهب البصريون إلى أن (كذا) إذا كانت كناية عن عدد يكون تمييزها مفردًا منصوبًا دائمًا ، سواء أكانت مفردة أم معطوفة، وأريد بها عدد قليل أو كثير، فيقال: له عندي كذا درهمًا، وله عندي كذا وكذا درهمًا، وبه قال كثير من المتأخرين كابن طاهر، وابن خروف.

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

أولًا ـ السماع:

حيث استدلوا بأنه لم ترد(كذا) عن العرب إلا ومميزها منصوب، كقول الشاعر(٢):

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو ١٩١،١٩٢/٤.

(٢) البيت من الطويل ، وقائله غير معروف. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٢، توضيح المقاصد ١٣٤٤/٣، تمهيد القواعد ٢٥٠٨/٥ ، المقاصد النحوية ٢٠٠٦/٤ .

عِدِ النَّفْس نُعْمى، بَعدَ بُؤْساكَ، ذاكرا كَذا وكَذا لُطْفا بهِ نُسِيَ الجَهْدُ

ثانيًا: القياس من وجوه:

أولًا: أن الخفض إما بالكاف على أنها حرف جر أو اسم مضاف، أو يكون بإضافة (ذا) ، ولا سبيل إلى شيء من ذلك؛ لأن (ذا) معمولة الكاف، وحرف الجر لا يعمل في شيئين، وكذلك الاسم لا يضاف مرتين، ولذلك وجب نصب التمييز في نحو: ما في السماء قدرُ راحةٍ سحابًا، وأسماء الإشارة لا تضاف لملازمتها للتعريف، والتمييز نكرة.

ثانيًا: أن (الكاف، وذا) لما صارتا بالتركيب كناية عن العدد صارتا بمنزلة المحكي إذا سُمِّي به، نحو: بزيد، والمحكي لا يضاف.

ثالثًا: أن (كذا) بالتركيب أشبهت أحد عشر، وأحد عشر لا يضاف كراهة الطول، فكذلك ما هنا(١).

بينما ذهب الكوفيون ومن وافقهم إلى أنها تُفَسَّر بما يفسَّر به العدد الذي هي كناية عنه، فمن الثلاثة إلى العشرة يُفسَّر بالتمييز المخفوض نحو: له عندي كذا جوارٍ، وتفرد هي، وعن المركب بالمفرد المنصوب، وتركب هي، فيقال: له عندي كذا كذا درهمًا، والكناية عن العقود تميز بالمفرد المنصوب، وتكون هي مفردة، نحو: له عندي كذا درهمًا، وعن المعطوف بالمفرد المنصوب، وتكون هي معطوفة على مثلها تقول: له عندي كذا وكذا درهمًا، وإذا كانت كناية عن المائة والألف تُميَّز بالمفرد المجرور، وتفرد هي نحو: له كذا درهمٍ (٢) . أي: أنها تعامل معاملة ما يُكنَّى بها عنه

---

(١) ينظر تمهيد القواعد ٢٥١٧/٥،الأشباه والنظائر ١٩٦/٤، الهمع ٣٥٧/٢، ٣٥٨.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣،٤٢٤/٢، ارتشاف الضرب ٧٩٥/٢، تمهيد القواعد ٢٥١٨/٥.

، فكذا أعبدٍ كناية عن ثلاثة إلى عشرة، وكذا عبدٍ من مائة فصاعدًا، وكذا وكذا عبدًا من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبدًا من عشرين إلى تسعين، وكذا وكذا عبدًا من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، ومستند هذا التفصيل الرأي وليس الرواية[١].

وحجتهم كالآتي:

ـ حمل كناية العدد على صريحه.

ـ إجراء (كذا) مجرى (كم) الخبرية.

ـ أن الكلمتين قد ركبتا فصارتا كلمة واحدة ، فالمضاف مجموع المركب لا اسم الإشارة ، فزال المحذور، وهو إضافة اسم الإشارة[٢].

وقد رد أبو حيان قول الكوفيين قائلًا: "والمسموع من لسان العرب: أن (كذا) إذا كانت كناية عن غير عدد كانت مفردة، ومعطوفة خاصة، ولا يحفظ تركيبها، وإذا كانت كناية عن عدد فلا يحفظ إلا كونها معطوفة ولا تحفظ مفردة ولا مركبة، ولذلك لم يمثل بها سيبويه، والأخفش، والفارسي في الأعداد إلا معطوفة، وبذلك ورد السماع، والذي أجازه الكوفيون ومن وافقهم من التراكيب ليست مسموعة من العرب، نص على ذلك الفارسي، والزجاجي، وابن خروف، وابن العلج، وابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن عصفور في بعض التراكيب، وهو إجازتهم : كذا درهمٍ بالخفض"[٣] .

التركيب المذهبي في المسألة:

ذهب ابن عصفور إلى قول ركَّب فيه بين المذهبين السابقين؛ حيث وافق الكوفيين في المركب والعقد والمعطوف، وخالفهم في المضاف وهو الثلاثة إلى

---

(١) توضيح المقاصد ١٣٤٤/٣.

(٢) الأشباه والنظائر ١٩٦/٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٧٩٦،٧٩٧/٢.

العشرة، والمئة والألف، فيفسر بجمع معرَّف بالألف واللام مجرور بمِنْ فيقول: له عندي كذا من الدراهم، فرد التمييز إلى الجمع معرفًا بأل [١].

وفي ذلك يقول ابن عصفور:" ومما جرى مجرى (كم) في أنه كناية عن العدد(كذا) ، فتقول إذا كنيت عن العدد من الثلاثة إلى العشرة: له كذا من الدراهم، وإن كنيت عن أحد عشر إلى تسعة عشر ، قلت: له كذا كذا درهمًا، فإن كنيت عن العقود من عشرين إلى تسعين، قلت: له كذا درهمًا، فإن كنيت عن المعطوفات من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين قلت: له كذا وكذا درهمًا ، وتكني عن المائة والألف كما تكني عن الثلاثة إلى العشرة "[٢].

وقول ابن عصفور هنا مبني على حكاية ابن السِّيْد من أنَّ الكوفيين والبصريين اتفقوا على أنَّ "كذا وكذا" كناية عن الأعداد المعطوفة، وأنَّ "كذا كذا" كناية عن الأعداد المركبة ـ فوجهُ الجمع بينه وبين ما ذُكر من مذهب البصريين كما قال أبو حيان أنَّ ابن السِّيْد وقف على قول المبرد أو على قول مَن حَكَى عنهم عتيقُ اليماني، فتوهم أنه قول البصريين؛ لأنَّ المبرد ومَن ذكر عنه ذلك، من كبار البصريين، ولم يَحْفظْ خلاف غيرهم من البصريين، فجعل ذلك اتِّفاقًا[٣] ، ومما يؤيد قول المبرد ما نقله الشاطبي عنه من أنه أجاز الجر في تمييز (كذا) بالإضافة، مفردًا ومجموعًا، فيقال على مذهبه: أعطيتك كذا دراهم، وكذا درهم، بناء على جعله (كذا وكذا) بالعطف بمنزلة عدد[٤].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٦٥/١٠، توضيح المقاصد ١٣٤٤/٣.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/٢.

(٣) التذييل ٦٤/١٠.

(٤) المقاصد الشافية ٣١٦/٦.

وعلى ذلك فقول ابن عصفور هنا مبني على المنقول عنده من أنَّ اتفاق البصريين والكوفيين على أنَّ "كذا وكذا" كناية عن العدد المعطوف، و"كذا كذا" كناية عن العدد المركب ـ إما هو سماع من العرب، ولذلك لم يختلفوا فيه، بناء من ابن عصفور على ما نقل ابن السِّيْد من الاتفاق؛ لأنَّ ابن عصفور ذكر ذلك مستندًا إلى نقل ابن السِّيْد.

وقد تبين أنَّ مذهب البصريين خلاف ما ذكره ابن السِّيِّد، وأن الخلط قد حدث من نقل قول المبرد ونسبته للبصريين .

قال ناظر الجيش : " ونقل عن الأخفش أيضًا موافقتهم – يعني الكوفيين ــ في المركب والمعطوف وكذا ابن عصفور إلا أنه قال في الكناية عن الثلاثة إلى العشرة، وعن المائة والألف: له عندي كذا من الدراهم، فرد التمييز إلى الجمع معرفًا بـ (أل) ، وزعم أنه مذهب البصريين [١] .

وكذلك ذكر ابن عقيل زعم ابن عصفور أن ما اختاره مذهب البصريين؛ وسبقه إلى مثله ابن السِّيد، فزعم أن الكوفيين والبصريين اتفقوا على أن "كذا وكذا" كناية عن الأعداد المعطوفة، وأن "كذا كذا" كناية عن الأعداد المركبة؛ والصواب خلافه[٢].

وقد تحصل مما تقدم أنَّ المذاهب ثلاثة:

مذهب البصريين غير المبرد ومن وافقه أنها كناية عن العدد مطلقًا، سواء أكان مركبًا أم معطوفًا أم عقدًا أم غير ذلك من سائر العدد.

ومذهب الكوفيين ومن وافقهم أنها كناية عن عدد، فتطابق هي وتفسيرها ما هي كناية عنه من إفراد وتفسير بجمع مجرور، أو تركيب وتفسير بمفرد منصوب، أو

---

(١) تمهيد القواعد ٥/٢٥١٩،٢٥١٨.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١١٩.

إفراد وتفسير بمفرد منصوب، أو عطف وتفسير بمفرد منصوب، أو إفراد وتفسير بمفرد مجرور.

ومذهب ثالث ـ وهو مركب من هذين المذهبين ـ وهو موافقة الكوفيين في المركب والعقد والمعطوف، ومخالفتهم في المضاف، وهو الثلاثة إلى العشرة، والمئة والألف فتمييزهم معرَّف باللام مجرور بـ (مِنْ)، وهو اختيار ابن عصفور، بناء على زعمه أنه مذهب البصريين(١).

والصحيح أن مذهب البصريين أن تمييز (كذا) لا يكون إلا مفردًا منصوبًا سواء كانت مفردة أو مكررة كما تقدم.

وبذلك يتبين أن قول ابن عصفور مركب على ما نُقِل له من مذهبي البصريين والكوفيين فهو يوافق البصريين في تمييز المضاف، بناء على أنه مذهبهم، ويوافق الكوفيين في المعطوف والمركب والعقود، فتحصل له بناء على مذهبه الجمع في تمييز (كذا) بين الإفراد والجمع والنصب والجر، على ما ركبه من المذهبين، وهذا بخلاف ما نقله النحاة غيره وغير ابن السيد.

وهذا المذهب وإن كان مبنيًا على النقل الخطأ عن البصريين الذى بنى ابن عصفور مذهبه عليه، إلا أنه قد تحصل به الجمع بين سائر الوجوه الممكنة في التمييز، ولو كان مبنيًا على نقل صحيح عن البصريين لوافق وجهًا من السماع، ولكنه ليس كذلك، ولكن الصحيح ـ والله أعلم ـ هو قول البصريين، وذلك لأنه قول يؤيده السماع عن العرب، بالإضافة للقياس.

---

(١) التذييل ١٠/٦٥،٦٤.

المسألة الثانية:

حقيقة التثنية في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة

يشترط في المثنى ثمانية شروط:

أحدها: الإفراد، فلا يثنى المثنى، ولا المجموع على حده، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

الثاني: الإعراب، فلا يثنى المبني.

الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقًا، ولا مزج على الأصح، وأما المركب تركيب إضافة مع الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.

الرابع: التنكير، فلا يثنى العلم ، بل ينكر ثم يثنى.

الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: الأبوان للأب والأم ، فمن باب التغليب.

السادس: اتفاق المعنى، فلا يثنى المشترك.

السابع: أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى "سواء" ؛ لأنهم استغنوا بتثنية "سي" عن تثنيته، فقالوا: "سيان".

الثامن: أن يكون له ثانٍ في الوجود. فلا يثنى الشمس ولا القمر، وأما قولهم: "القمران" للشمس والقمر فمن باب المجاز.

فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة؛ يعرب بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجاء على اللغة المشهورة[1].

---

(١) التصريح ١/٦٥.

ولذلك لما كان نحو:(ذان وتان واللذان واللتان)، مبنيات، اختلف في تثنيتها، وذلك على النحو الآتي:

ذهب جمهور البصريين: أن (هذان ، وهاتان، واللذان، واللتان) صيغ موضوعة للمثنى، وليست مثناة حقيقة ، وهي مبنية وليست معربة، فهي على ذلك أسماء مصوغة للتثنية مخترعة لها، وليست بتثنية للواحد على حد زيد وزيدان، إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة، فقيل: (هذان، واللذان، وهذين، واللذين)؛ لئلا تختلف التثنية.

وقد علل ابن جني لذلك بأنهم يحافظون على التثنية ما لا يحافظون على الجمع، ولذلك نجد في الأسماء المتمكنة ألفاظ الجموع من غير ألفاظ الآحاد، نحو: رجل، ونفر[1] . وامرأة ونسوة، ولا نجد في التثنية شيئًا من هذا، إنما هي من لفظ الواحد، نحو زيد وزيدان، وكذلك أيضًا كثير من المبنيات، على أنها أحق بذلك من المتمكنة، وذلك نحو: ذا وأولاء، وذات وأولات، وذو وأولو، ولا تجد ذلك في تثنيتها نحو ذا وذان، وذو وذوان، فهذا دليل محافظتهم على التثنية وعنايتهم بها لتخرج على صورة واحدة لا تختلف، وأنهم أشد عناية بها من الجمع، فلذلك لما صيغت للتثنية أسماء مخترعة غير مثناة على الحقيقة كانت على ألفاظ المثناة تثنية حقيقية، والدليل على أن ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره فإن تثنيته غير جائزة، وأنهم يصوغون له في التثنية اسمًا مخترعًا ليس على حد التثنية الحقيقية، قولهم: أنت، وأنتما، وهو، وهي، ، فكما لا يشك في أن (أنتما) ليس بتثنية أنت؛ إذ لو كان تثنية أنت لوجب أن نقول في أنت: أنتان، وفى هو: هوان، فكذلك لا ينبغي أن يشك في أن هذان ليس بتثنية هذا، وإنما هو اسم صيغ ليدل على التثنية، كما صيغ أنتما وهما

---

(١) ينظر الخصائص ٢٩٩/٢، سر صناعة الاعراب ١٣٢/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٠/١ارتشاف الضرب ١٠٠٦/٢، تمهيد القواعد ٧٩٩/٢، تعليق الفرائد ٢٠١/١.

ليدل على التثنية، وهو غير مثنى على حد زيد وزيدان ، وذلك لأن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة جارية مجرى الأسماء المضمرة في أن كل واحد منهما لا يجوز تنكيره ولا تجريده من التعريف.

وإنما وضعوا صيغًا لأسماء الإشارة والأسماء الموصولة دون الضمائر؛ لأنهما أشبه بالأسماء المتمكنة من الأسماء المضمرة(١).

واستدلوا أيضًا بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير، فإن العلم إذا ثني قدر تنكيره، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير(٢).

واستدلوا كذلك بأنها لو كانت تثنية على الحقيقة لوجب أن يفعل في (هذا) ما فعل في (فتى) من قلب ألفه ياء، كما قلبت ألف (فتى) فقيل: فتيان. فلما لم تقلب بل حذفت دل على أنها ليست تثنية صناعية، وإنما هي صيغة صيغت للتثنية ، كما صيغت «اللذان» و«اللتان» في الأسماء الموصولة(٣).

والمذهب الثاني: أن هذه الصيغ مثناة حقيقة ومعربة إعراب المثنى(٤) .

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في تثنية الموصولات ؛ حيث قال: "ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت الذي والتي، وكان لحاقها لها معارضًا؛ لشبهها بالحروف أعربا في التثنية، كما جعلت إضافة (أي) معارضة لشبهها بالحروف فأعربت(٥) .

---

(١) ينظر سر صناعة الإعراب ١٣٣/٢، علل التثنية صـ٧٥.

(٢) توضيح المقاصد ٤٠٧/١.

(٣) شرح المقدمة المحسبة ١٣١/١.

(٤) التصريح ٤٤/١.

(٥) شرح التسهيل ١٩١/١.

وفي هذان وهاتان، قائلًا:

وذان تان للمثنّى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع[١] .

وحجته على ذلك: أن هذه الأسماء فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها لم يقع في غيرها؛ حيث أنها تنعت وينعت بها، وتصغر بخلاف سائر ما توغل في شبه الحرف، فلما كانت قد دخلها ما يدخل الأسماء المتمكنة أجريت في التثنية مجراها، وحصل فيها بسبب ذلك الإعراب أيضًا، فلما دخل عليها ما يختص بالمتمكن، وهو التثنية غلب حكمها على حكم شبه الحرف[٢].

التركيب المذهبي في المسألة:

ركب ابن هشام بين المذهبين السابقين؛ حيث قال: "وإنما أعرب "هذان، وهاتان"، مع تضمنهما لمعنى الإشارة؛ لِضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء"[٣].

وقد عقب الشيخ خالد على قول ابن هشام قائلًا :" وهذا القول ملفق من قولين، فإن من قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة، ومن قال بأنهما مبنيان، قال: جيء بهما على صورة المثنى، وليسا مثنيين حقيقة، وهو الأصح،.....، فقوله: أولًا: وإنما أعرب هذان وهاتان، يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول، وقوله ثانيًا: لمجيئهما على صورة المثنى، يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني، وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما، وهذا قول ثالث لم أقف عليه" [٤].

---

(١) ينظر ألفية ابن مالك صـ١٤، المقاصد الشافية ٣٩٨/١ .
(٢) المقاصد الشافية ٣٩٩/١.
(٣) ينظر أوضح المسالك ٥٦/١. شرح كتاب الحدود للفاكهي ١٦٧.
(٤) التصريح ٤٤/١.

وكذلك علق الشيخ محيي الدين عبد الحميد على قول ابن هشام في تثنية (هذان ، وهاتان) قائلًا :" نخلص من هذا إلى أن هذه الألفاظ ليست مثنيات حقيقية –لما ذكر– ولذا، لا يجوز القول بأنه عارض شبه الحرف شيء من خصائص الأسماء، والصحيح: أن العرب وضعوا للمشار إليه في حالة الرفع –إذا كان مثنى– "هذان" و"هاتان" وفي حالتي النصب والجر "هاتين، وهذين"، فهي ألفاظ موضوعة على صورة المثنى في بادئ الأمر، وكلام المؤلف ملفق من المذهبين، فهو يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ، ثم يوافق المذهب الثاني القائل ببنائها"[١] .

ونخلص من ذلك بأن التركيب بين مذهب الجمهور والمذهب الثاني في حكم تثنية أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وما يترتب على ذلك من حكمها من حيث الإعراب والبناء ،أنتج مذهبًا ثالثًا ، يقضي بأنهما معربان مع عدم تثنيتهما. فعلى ذلك أجرى عليها الإعراب تغليبًا لصورة المثنى فيها وهو من خصائص الأسماء على شبهها بالحرف، وعلى ذلك نُفِي عنها التثنية حقيقة.

والصحيح ــ والله أعلم ــ أنه إذا قيل بأنها ليست مثناة حقيقة نظرا لفقدها شرطًا من شروط التثنية، فلا ينبغي أن تخرج عن طبيعتها ويترخص فيها بإعطائها حكم الأسماء في الإعراب، فإما أن تثنى وتعرب حقيقة، أو لا تثنى وتبنى ، أما أن تعطى حكمًا وتُمنع آخر فلا مسوغ لذلك، والله أعلم.

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٥٦/١.

المسألة الثالثة:

حكم انتقال الضمير من المتعلق للظرف والمجرور.

اختلف النحاة في الظرف والمجرور في نحو: زيد في الدار، هل هو الخبر حقيقة أم أنه متعلق بمحذوف، وهذا المحذوف هو الخبر ؟ وهذا الخلاف كالآتي:

ذهب جمهور البصريين، وتبعهم ابن مالك ونسبه للسيرافي وابن كيسان[١] إلى أن الظرف والمجرور معمولا الخبر المحذوف، على اختلاف في التقدير للمتعلق بالمفرد أو الجملة، فيكون التقدير في نحو زيد في الدار: زيد مستقر أو استقر في الدار[٢]، وأن الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ باقٍ في المتعلق ، ولم ينتقل للظرف والمجرور[٣]

قال ابن يعيش:" واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، نحو: "زيد في الدار" و"عمرو عندك"، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن "الدار" ليست من "زيد" في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: زيد استقر عندك، أو حدث، أو وقع، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين"[٤].

وعلل لحذفها بأن الظرف أقيم مقام المحذوف إيجازًا ؛ لما في الظرف من الدلالة عليه؛ إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق، لا استقرار خاص[٥] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/١.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٣١/١، توضيح المقاصد ٥٢٤/١، أوضح المسالك ١٩٩/١، تمهيد القواعد ١٠٠٦/٢، المقاصد الشافية ١١/٢.

(٣) ينظر المقاصد الشافية ١١/٢، حاشية الصبان ٢٩٣/١.

(٤) ينظر نتائج الفكر صـ٣٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢٣١/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣١/١.

بينما ذهب الفارسي وابن جني، ونسبه ناظر الجيش للأكثرين، وقال الصبان: إنه قول جمهور البصريين إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسيًا منسيًا؛ لأنهما يتضمنان معنى صادقًا على المبتدأ [١]، وعليه قالوا بانتقال الضمير من المتعلق المحذوف للظرف والمجرور؛ لأنهما خبر عن المبتدأ حقيقة[٢].

قال الرضي:" ...، ثم ذهب السيرافي إلى أن الضمير حذف مع المتعلق، وذهب أبو علي ومن تابعه إلى أنه انتقل إلى الظرف "[٣].

واستدلوا على ذلك بأن الضمير ينتقل للظرف بدليل توكيده والعطف عليه؛ حيث عُطِف عليه في قول الشاعر[٤]:

أَلا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

فإن قوله: "ورحمة الله" عطف على الضمير المستكن في "عليك"، الراجع إلى السلام المتأخر؛ لأنه خبر عنه[٥] . ولا يمكن دعوى أن (رحمة الله) معطوف على السلام، وقدم لأنه يلزم منه تقديم المعطوف على العامل في المعطوف عليه؛ لأنه قدم على المبتدأ والعامل فيه الابتداء، وتقديم المعطوف على عامل المعطوف عليه لا يجوز[٦].

---

(١) ينظر أوضح المسالك ١٩٩/١، التصريح ٢٠٦/١، الهمع٣٧٦/١.

(٢) ينظر شرح الكافية لابن النحوية ٧٥/١ ، تمهيد القواعد ١٠٠٧/١، المقاصد الشافية ١١/٢، حاشية الصبان ٢٩٣/١.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٤٦/١.

(٤) البيت من الوافر ، وهو للأحوص . ينظر الديوان صـ٢٣٩، الأصول في النحو ٣٢٦/١، الخصائص ٣٨٨/٢، التصريح ٥٣٢/١.

(٥) المقاصد النحوية ١/ ٤٩٧.

(٦) تمهيد القواعد ١٠٠٧/٢.

وقد استدلوا على نقله أيضًا بتأكيده في قول كثير[١]:

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ فَإِن فُؤَادِي عندَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

فَإِنْ قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو وَأَجْتَرِي على هَجْرِهَا ظَلَّتْ لَهَا النَّفْسُ تَشْفَعُ

ووجه الدليل: أن (أجمع) يلي العوامل، والتأكيد لا يكون لمحذوف.

واستدلوا أيضًا : بأنه لولا نقل الضمير للظرف والمجرور لما امتنع نحو: قائمًا في الدار زيد؛ لأن الحال حينئذ تكون من فاعل ذلك المقدر، وهو متصرف؛ لأنه إما فعل أو اسم فاعل، فوجب ألا يمتنع ، وفي امتناعه دليل على المقصود[٢] .

واعترض على هذا المذهب: بأنه إذا قُدِّر الظرف في موضع، وقُدِّر فيه ضمير يعود على المبتدأ وجب أن يجوز نحو: في الدار نفسه زيد، وفيها أجمعون إخوتك، وهذا لا يجيزه أحد.

وقد أجيب عن ذلك بأنه إنما قبح توكيد الضمير؛ لأن الظرف في الحقيقة ليس هو الحامل للضمير، إنما هو متعلق بالاسم الحامل للضمير، وذلك الاسم غير موجود في اللفظ حتى يقال: إنه مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى، وإذا لم يكن ملفوظًا به فهو في المعنى والرتبة بعد المبتدأ ، والمجرور المقدم قبل المبتدأ دال عليه، والدال على الشيء غير الشيء، فلهذا قبح: فيها أجمعون الزيدون؛ لأن التوكيد لا يتقدم على المؤكد[٣] .

---

(١) البيت من الطويل ، لجميل بثينة. ينظر الديوان صـ٧٣، توجيه اللمع صـ١١٣، أوضح المسالك ٢٠٠/١، تمهيد القواعد ١٠٠٧/٢، المقاصد النحوية ٤٩٥/١، ٤٩٦، شرح الأشموني ١٨٩/١، التصريح ٢٠٧/١.

(٢) تمهيد القواعد ١٠٠٧/٢.

(٣) تمهيد القواعد ١٠٠٨/٢.

التركيب المذهبي في المسألة:

هناك مذهب ثالث للأشموني قائم على التركيب بين المذهبين السابقين؛ إذ الخبر عنده هو المتعلق حذف وجوبًا، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور(١).

وبيان التركيب بين المذهبين كالآتي:

أن القائلين بالانتقال هم القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور، وهم جمهور البصريين. وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باقٍ في المتعلق لم ينتقل(٢).

وهذا ما يفهم من قول ابن يعيش ؛ حيث قال:" واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو "استقر" "مستقر"، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا، صار الظرف هو الخبر، والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف، وصار مرتفعًا بالظرف كما كان مرتفعًا بالاستقرار، ثم حذفت الاستقرار، وصار أصلًا مرفوضًا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف" (٣).

وعلى ذلك فالقول الثالث مركب من المذهبين السابقين ؛ حيث أخذ من المذهب الأول القول بأن الخبر هو المتعلق المحذوف وجوبًا، وخالفه في انتقال الضمير، وأخذ من المذهب الثاني القول بأن الضمير انتقل من المتعلق للظرف، وخالفه في كون الخبر هو الظرف، وبهذا تأتى له الجمع بين المذهبين في إعطاء الحكم بالخبرية للمتعلق ، وفي احتمال الظرف المذكور للضمير العائد من الخبر للمبتدأ،

---

(١) شرح الأشموني ١/١٨٩.

(٢) حاشية الصبان ١/١٨٩.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٣٢.

وإن لم يكن الظرف هو الخبر حقيقة، ولكنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير لما قام مقامه، ودل عليه.

وهذا لا يتأتى القول به لأحد المذهبين السابقين ، وعمومًا فإن القول بأن الخبر هو العامل المحذوف أو هو الظرف والمجرور كله مجرد تقدير لا دليل عليه، أما القول بانتقال الضمير للظرف والمجرور سواء كان هو الخبر حقيقة أو حكمًا فهذا أمر دل عليه توكيد الضمير والعطف عليه ، فهو أولى بالقبول والله أعلم .

المسألة الرابعة:

لام الجحود بين الإعمال والإهمال، وموقع الفعل بعدها من الإعراب.

اختلف النحاة في إعراب الفعل بعد لام الجحود، وذلك الخلاف مبني على الخلاف بينهم في حقيقة اللام، هل هي جارة للمصدر المؤول بعدها أو ناصبة بنفسها؟ وهذا الخلاف كالآتي:

ذهب البصريون إلى أن اللام جارة لمصدر منسبك من (أنْ) المقدرة والفعل، وعلى ذلك لزم عندهم أن تتعلق اللام بمحذوف، وهو خبر (كان) ، وعلى ذلك يكون التقدير في نحو: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد مريدًا للفعل [١].

والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحًا به في بعض كلام العرب، قال[٢]:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلا لِتَسْمُو ولكن المُضَيَّعَ قد يُصَابُ

فصرح بالخبر الذي هو (أهلًا) مع وجود اللام والفعل بعدها [٣]، وذلك مع صحة أن يقال: سموت ولم تكن لتسمو.

وحامل البصريين على ذلك أيضًا أن (أن) المضمرة ينسبك منها مع الفعل مصدر مقدر جره بـ «لام» الجر، ولا شك أن ذلك غير صالح لأن يكون خبرًا.

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٦، توضيح المقاصد ١٢٤٦/٣، الجنى الداني صـ١١٨، تمهيد القواعد ٤١٧١/٨ ، الهمع ٣٧٨/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة. ينظر ارتشاف الضرب ١٦٥٧/٤ ، الجنى الداني صـ١١٩، تمهيد القواعد ٤١٧٥/٨، الهمع ٣٧٨/٢.

(٣) الهمع ٣٧٨،٣٧٩/٢.

ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه اللام في موضع نصب، وهو خبر كان. ولا حذف عندهم ، وذلك لأن اللام عند الكوفيين ناصبة بنفسها، واللام عندهم زائدة لتأكيد النفي. ولذلك أجازوا أن يتقدم معمول منصوبها عليها(١).

واحتجوا بقوله(٢):

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو ولَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا ما كُنْتُ حَيًّا لأَسْمَعَا

إذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع.

ورُدَّ بأن (مقالتها) معمول لمحذوف يفسره المذكور(٣). فهو منصوب بإضمار فعل، كأنه قال: "ولم أكن لأسمع مقالتها"، ثم بين ما أضمر بقوله: "لأسمع"(٤).

ورد أبو البقاء مذهب الكوفيين بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة. ورده غيره بأن الخبر المحذوف قد سمع مصرحًا به في قول الشاعر السابق: سموت ولم تكن أهلا لتسمو، ولكن التصريح به في غاية الندرة.

وتظهر فائدة الخلاف في نحو: ما كان محمد طعامك ليأكل، فإنه لا يجوز على رأي البصريين؛ لأن ما في حيز (أن) لا يعمل فيما قبلها، ويجوز على رأي الكوفيين؛ لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها(٥).

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٦، توضيح المقاصد ١٢٤٦/٣، الجنى الداني صـ١١٨، تمهيد ٤١٧١/٨، الهمع ٣٧٩/٢.

(٢) البيت من الطويل ، وهو غير منسوب. ينظر الإنصاف ٤٨٥/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش٢٤٣/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٤، التصريح ٣٧١/٢،

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٣/٤، حاشية الصبان ٤٢٨/٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٤/٤.

(٥) حاشية الصبان ٤٢٩/٣.

التركيب المذهبي في المسألة:

قد ركب ابن مالك مذهبًا من كلا المذهبين السابقين ؛ حيث ذكر أن لام الجحود هي المؤكدة لنفي في خبر (كان) الماضية لفظا أو معنى. فوافق الكوفيين على أن الفعل الذي بعدها هو الخبر، ولم يجعلها ناصبة بنفسها، بل جعل أن مضمرة بعدها وفاقا للبصريين. فهو قول ثالث، مركب من المذهبين [١].

وصرح ابن مالك بأن اللام مؤكدة لنفي الخبر، وإنما سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، كما يقال في نحو: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدة لا معنى لها؛ إذ لو كانت كذلك لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هي لام الاختصاص، دخلت على الفعل لقصد معنى: ما كان زيد مقدرًا، أو هامًا، أو مستعدًا لأن يفعل [٢].

قال أبو حيان : "ويتركب من قول ابن مالك مذهب لم يقل به أحد، وذلك أنه زعم أن (أن) لازمة للإضمار، وأن النصب بها، وزعم أن الفعل بعد اللام هو الخبر لكان، وليس هذا بقول بصري ولا كوفي"[٣].

وبذلك يتحصل من التركيب بين المذهبين مذهب يجمع بين إثبات العمل لـ(أن) دون اللام، وبين القول بأن الفعل بعد اللام هو خبر (كان) ، واللام مؤكدة لنفيه، وليست زائدة، وهو مذهب لا يتأتى القول به على أحد المذهبين السابقين.

---

(١) ينظر الجنى الداني صـ ١٢٠،١١٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٤.

(٣) ارتشاف الضرب ١٦٥٨/٤.

وعندي أن قول البصريين أولى بالصواب؛ لأنه لم يثبت للام عمل في الفعل؛ لعدم الاختصاص، وكذلك لورود السماع بالخبر المحذوف، ولأنه لو كان الفعل المذكور هو الخبر؛ لجمعنا فيه بين إعرابين أحدهما أن يكون هو وأن في تأويل مصدر مجرور، والثاني: أن يكون في محل نصب خبر، وهذا ممتنع.

المسألة الخامسة: علة اعراب المضارع

أجمع النحاة على أن الإعراب يدخل الفعل المضارع، ولكنهم اختلفوا في علة إعرابه، وذلك على النحو الآتي:

ذهب البصريون إلى أن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه، وتوضيح وجه الشبه كالآتي [١]

أولًا: أن الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا فيتخصص.

ثانيًا: أنه تدخل عليه لام الابتداء ، فنقول: "إن زيدًا ليقوم"، كما نقول "إن زيدًا لقائم"، فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دلَّ على مشابهة بينهما، فهذه اللام لا يجوز أن تدخل على الفعل الماضي ولا الأمر؛ لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم.

ثالثًا: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، فالفعل "يضرب" على وزن "ضارب" في حركاته وسكونه، فلما أشبه المضارع الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربًا كالاسم[٢].

وقد فسر ابن يعيش المراد بالمضارعة للاسم هنا ، أي: أن الفعل المضارع شابه الأسماء بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحو: "أقوم" و"نقوم"، و"تقوم"، و"يقوم"، فأعرب لذلك، وليست الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب، ولكن لما دخلت عليه، جعلته على صيغة صار بها مشابهًا للاسم، والمشابهة هي التي أوجبت له الإعراب[٣].

---

(١) ينظر الكناش في النحو ٨/٢ ، الاقتراح في أصول النحو صـ ٢٥٠.

(٢) الإنصاف ٤٤٦/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢١٠/٤.

وتمسك البصريون في كون الإعراب أصلًا في الاسم بأنه يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة، وتقريره في نحو: ما أحسنَ زيدًا، في التعجب، وما أحسن زيد، في نفي الإحسان عنه، وما أحسنُ زيد؟ في الاستفهام.

قالوا: فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، ثم حمل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس نحو: شرب زيد الماء، وليس كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها(١).

وقد رد ابن مالك أدلة البصريين كالآتي:

أن المشابهة التي اعتبروها بمعزل عن ما جيء بالإعراب لأجله، فالفعل الماضي فيه من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ، فمن ذلك أن الماضي إذا ورد مجردًا من (قد)، كان مبهمًا في بعد المضي وقربه، وإذا اقترن بقد تخلص للقرب؛ فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس.

وأما لام الابتداء التي تدخل على الاسم والفعل المضارع ، فتقاومها اللام الواقعة بعد لو؛ فإنها تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة.

وكذلك مباشرة مذ ومنذ؛ فإن الماضي يشارك الاسم فيها دون المضارع.

وأما مجاراة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون؛ فالماضي غير الثلاثي شريكه فيها أيضًا، وللماضي ما يقاوم الفائت من اتحاد وزنه ووزن الصفة والمصدر وتقاربهما. فالاتحاد نحو: طلب طلبًا، وجلب جلبًا، والمقاربة نحو: تعب تعبًا (٢) .

---

(١) تمهيد القواعد ١/٢٣١.

(٢) تمهيد القواعد ١/٢٣٢.

وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما أنه أصل في الأسماء[١]، وعلى ذلك فليس إعراب المضارع لمشابهته للاسم .

واستدلوا على مذهبهم بما يأتي:

أولًا ـ أن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فإنما يفهم من الجزم النهي عن الفعلين مجتمعين ومفترقين. ومن النصب النهي عن الجمع بينهما. ومن الرفع النهي عن الأول وإباحة الثاني[٢] .

ورُدَّ استدلال الكوفيين بنحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بأن النصب على إضمار (أن)، والجزم على إرادة (لا) ، والرفع على القطع.

فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعاني، ولم يحتج إلى الإعراب[٣]

ثانيًا ـ أن الفعل معرب لما دخله من المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[٤].

التركيب المذهبي في المسألة:

هناك مذهب ثالث لابن مالك ركبه من مذهب البصريين والكوفيين في هذه المسألة؛ حيث قال بأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، وهذا قول البصريين، ولكنه علل لاستحقاق الفعل للإعراب بعلة الكوفيين، وهي : أنه تعتور عليه المعاني المختلفة كما تعتور على الاسم[٥] .

---

(١) ينظر توضيح المقاصد ٣٠٣/١، تمهيد القواعد ٢٣٠/١.

(٢) تمهيد القواعد ٢٣٠/١.

(٣) ينظر توضيح المقاصد ٣٠٣/١، تمهيد القواعد ٢٣١/١.

(٤) الإنصاف ٤٤٦/٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/١، التذييل ١٤٢/١، توضيح المقاصد ٣٠٣/١ ، تمهيد القواعد ٢٣١/١، المقاصد الشافية ١٠٣،١٠٤/١، الهمع ٧٣/١.

وفي ذلك يقول . بعد أن ذكر أن المعاني التي تعرض للكلم على ضربين . :" والثاني من الضربين ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وكون الفعل المضارع مأمورًا به أو معطوفًا أو علة أو مستأنفًا، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى الإعراب؛ ليميز بعضها عن بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا في الإعراب، لكن الاسم عند التباس المعاني فيه لا يزيل هذا اللبس إلا الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، أما المضارع فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، نحو: لا تعن بالجفاء وتمدح عمرًا، فإنه يحتمل أن يكون نهيًا عن الفعلين مطلقًا، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني، فالجزم دليل الأول، والنصب دليل الثاني، والرفع دليل الثالث، ويغني عن ذلك وضع اسم موضع كل منهم، نحو: لا تعن بالجفاء مادحًا عمرًا "[1].

وقد علق السيوطي على قول ابن مالك قائلًا : " من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في قولهم، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم ، وإنما الموجب له قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، ولا يميزها إلا الإعراب تقول: ما أحسنْ زيدْ، فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام" [2].

وبهذا تحصل لابن مالك مذهب ثالث يتضمن الحكم بأصالة الإعراب في الأسماء دون الأفعال كما قال البصريون، وعلة دخوله في الفعل أنه تعتوره المعاني المختلفة فيحتاج للإعراب للتفريق بينها، وهذه علة الكوفيين، وهذا يحقق اتساعًا ملموسًا في اللغة سواء على مستوى الأحكام النحوية أو على مستوى التعليل النحوي.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤(بتصرف).

(٢) الاقتراح صـ٢٥٠.

المسألة السادسة: حقيقة كلا وكلتا

مما يلحق بالمثنى في إعرابه (كلا، وكلتا)؛ لأنهما لا واحد لهما من لفظهما، وقد وقع خلاف بين النحاة في حقيقتهما من حيث الإفراد والتثنية، ومن حيث بنية الكلمتين، ومن حيث الإعراب، وهو كالآتي:

ذهب الكوفيون إلى أن "كلا، وكلتا" مثنيان لفظًا ومعنى، وأصل (كلا): "كل" فخففت اللام، وزيدت الألف عليها للتثنية، كما زيدت التاء في (كلتا) للتأنيث، والألف فيهما كالألف في "الزيدان"، وحذفت النون منهما ؛ للزومهما الإضافة(١) .

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر(٢)

في كِلْتَ رِجلَيهَا سُلامَى وَاحِدَهْ كِلْتاهُمَا مَقْرُونَةٌ بزَائِدَهُ

فأفرد "كلت"، مما يدل على أنها مثنى.

كما استدلوا بأن الألف فيهما تنقلب إلى الياء في حالتي النصب والجر عند إضافتهما إلى المضمر ؛ نحو: "رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ولو كانت الألف المقصورة، لم تنقلب، كألف المقصور التي في نحو : عصا (٣) .

وقد رد مذهبهم بما يأتي:

أما استدلالهم في البيت المتقدم: فلا حجة فيه؛ لأنه يحتمل أنه حذف الألف لضرورة الشعر، وأما قولهم: إنها تنقلب في حال النصب والجر إذا أضيفت إلى المضمر؛ فإنما قلبت مع المضمر؛ لأنها أشبهت ألف: "إلى، وعلى"، فكما يقال:

---

(١) ينظر تمهيد القواعد ٣٢٧/١، الهمع ١٥٢/١.

(٢) البيت من الرجز، وقائله: مجهول . ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٠/٥، التذييل والتكميل ٢٥٧/١، تمهيد القواعد ٣٢٧/١،المقاصد النحوية ٢٠٨/١.

(٣) ينظر أسرار العربية صـ ٢١١،٢١٠، توضيح المقاصد ٣٢٧/١.

"إليك، وعليك، ولديك" ، قيل : كليهما وكلتيهما، ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلمات، أنه يلزم دخول هذه الكلمات على الاسم ، كما تلزم كلا وكلتا الدخول على الاسم وجره [١] .

وأما البصريون فذهبوا إلى أنهما مفردان لفظًا ومثنيان معنى ، وألفهما كالألف في "عصا"[٢]. وليست للتثنية ، والذي يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت كذلك؛ لانقلبت في النصب والجر عند الإضافة إلى المظهر؛ لأن المظهر هو الأصل؛ نحو: رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، فلو كانت للتثنية؛ لوجب انقلابها مع المظهر، فلما لم تنقلب، دل على أنها الألف المقصورة، وليست للتثنية[٣].

ووزن "كلا" عند البصريين فِعَل نحو: معي ، "وألفها" منقلبة عن واو بدليل إبدالها "تا" في "كلتا" ،وقيل منقلبة عن ياء ، ووزن "كلتا" فِعْلى كذكرى، وألفها للتأنيث، والتاء بدل من لام الكلمة، وهو إما واو وهو اختيار ابن جني، أو ياء وهو اختيار أبي علي، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة للتأنيث وهو ضعيف، لأن تاء التأنيث لا تقع حشوًا ولا بعد ساكن غير الألف.

وذهبوا إلى أن قلب ألف كلا وكلتا مع المضمر "ياء" ليس لأجل العامل، وإنما بالحمل على "لدى وعلى" ، وذلك لملازمتهما للإضافة ، فأشبها في النصب "لدى"، وأشبها في الجر "على"، ، فقلبت الألف فيهما ياء، إذا أضيفا إلى مضمر، ولم تقلب

---

(١) ينظر أسرار العربية صـ٢١١، الإنصاف ٣٦٦/٢.

(٢) ينظر الإنصاف ٣٥٩/٢، المرتجل في شرح الجمل صـ٦٧، توجيه اللمع صـ٢٧١، شرح ابن الناظم صـ٢٢، التذييل ٢٥٦/١، توضيح المقاصد ٣٢٥/١، مغني اللبيب ٢٦٨.

(٣) ينظر الأصول في النحو ١٧/٢، علل التثنية صـ ٥٥، اللمع صـ٨٦، أسرار العربية صـ ٢١٠.

عند الإضافة إلى ظاهر ، كما أن ألف " لدى وعلى" كذلك، وأما الرفع فبقيت ألفهما مع الظاهر والمضمر؛ لأنها لم تشبه في الرفع ما تنقلب ألفه [١].

أما عن إعراب كلا وكلتا فلما كان لهما حظ من الإفراد وحظ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة، وأجريا مجرى المثنى عند الإضافة إلى المضمر؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر ؛ لأن الظاهر أصل المضمر، فروعي ذلك للمناسبة [٢].

واستدلوا على أنهما مفردان لفظًا مثنيان معنى : بأن الضمير تارة يرد إليهما مفردًا حملًا على اللفظ، وتارة يرد إليهما مثنى حملًا على المعنى.

وقد ورد الإخبار عنهما بالمفرد في القرآن الكريم، قال تعالى ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[٣]

فقال ـ تعالى ـ : "كلتا الجنتين آتت أكلهَا" ، وَلم يقل: آتتا[٤].

وقول الشاعر:[٥]

كِلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهَما قَدْ أَقْلعا، وكِلا أَنفيْهما رابي

فرد إلى اللفظ والمعنى؛ فقال: "أقلعا" لاعتبار المعنى، وقال: راب" معتبرًا للفظ[٦] .

---

(١) ينظر التذييل ٢٥٩/١، توضيح المقاصد ٣٢٨/١.
(٢) شرح الأشموني ٥٧/١.
(٣) من الآية ٣٣ / من سورة الكهف .
(٤) ينظر أسرار العربية صـ ٢٠٩، درة الغواص صـ ١٢٣.
(٥) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق. ينظر الخصائص ٣١٧/٣، أسرار العربية صـ٢١٠، الإنصاف ٣٦٥/٢، المقاصد النحوية ٢٠٦/١، شرح الأشموني ٥٦/١، .
(٦) ينظر أسرار العربية صـ ٢٠٩، الإنصاف ٣٦١/٢.

وأما رد الضمير مثنى حملًا على المعنى فمنه ما حُكِي عن بعض العرب أنه قال :" كلاهما قائمان، وكلتاهما لقيتهما"(١) .

والذي يدل على أن فيهما إفرادًا لفظيًا إضافتهما إلى المثنى، نحو: "جاءني كلا أخويك، وجاءني أخواك كلاهما، وكذلك حكم إضافة "كلتا" إلى المظهر والمضمر، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى المثنى؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

ويدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية جواز إمالتها، كما في قوله . تعالى .: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴿٢٣﴾﴾ (٢). قرأها حمزة، والكسائي، وخلف، بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف للتثنية لما جازت إمالتها؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها(٣).

والذي يدل على أن "كلا" ليست مأخوذة من "كل" أن (كلًا) للإحاطة و(كلا) لمعنى مخصوص؛ فلا يكون أحدهما مأخوذًا من الآخر(٤).

التركيب المذهبي في المسألة:

قام ابن مالك بالتركيب بين المذهبين السابقين؛ حيث ذكر: أن (كلا) و(كلتا) مفردان في اللفظ، ومثنيان في المعنى، وهذا مذهب البصريين في حقيقة (كلا، وكلتا)، ولكن خالفهم في الإعراب، فقال: إنهما يعربان إعراب المفرد في موضع، وهو عند الإضافة إلى الظاهر، وإعراب المثنى في موضع، وهو عند الإضافة إلى مضمر،

---

(١) الإنصاف ٢/٣٦٥.

(٢) من الآية ٢٣/ من سورة الإسراء .

(٣) الإنصاف ٢/٣٦٦.

(٤) الإنصاف ٢/٣٦٧.

وهو بذلك يوافق الكوفيين في القول بإعرابهما إعراب المثنى بالحروف، ويخالفهم في حقيقتهما .

وفي ذلك يقول: "ولكونه مفرد اللفظ . يعني كلا . مثنى المعنى، أُعْرِب إعراب المفرد في موضع، وإعراب المثنى في موضع، إلا أن آخره معتل، فلم يلق به من إعراب المفرد إلا المقدر، فجعل ذلك له حالة إضافته إلى ظاهر، وجعل الآخر له مضافًا إلى مضمر "[١] .

وقد استدل على صحة مذهبه بما يأتي:

ما رواه الفراء من لغة كنانة؛ حيث يجرون (كلا، وكلتا) مجرى المثنى مع الظاهر، فيقولون: جاءَ كلا أخويكَ، وهذه اللغة تؤيد أن (كلا، و كلتا) معربان بالحرف[٢].

كما استدل أيضًا بأن مناسبة كلا للمثنى أقوى من مناسبتها للدى وإلى، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة الأضعف، وكذلك فإن تغير ألف كلا حادث عند تغيير عامل، وتغير ألف(لدى) حادث بغير تغيير عامل، فاختلفا، وامتنع إلحاق أحدهما بالآخر[٣].

وعلى ذلك فقد تحصل لابن مالك مذهب ثالث جمع فيه بين المذهبين السابقين؛ حيث أخذ بمذهب البصريين في حقيقة كلا وكلتا، وأنهما مفردان لفظًا مثنيان معنى، وخالف بذلك الكوفيين، بينما وافق الكوفيين في إعراب كلا وكلتا إعراب المثني، وخالف بذلك البصريين الذين يقولون بإعرابه بانقلاب ألفه ياء، وليس ذلك بإحداث

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٦٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٦٧/١.

(٣) شرح التسهيل ٦٨/١.

عامل ، ولكن تشبيهًا بـ (لدى، وعلى)، وهذا فيه ما فيه من الاتساع في اللغة نتيجة التركيب بين المذاهب، وليس هذا التركيب ناتجًا عن الانتقاء المجرد، ولكنه مبنيًا على أسس قوية ؛ حيث كان لابن مالك دليله من السماع الوارد عن العرب بالإضافة للدليل من القياس، ولكنه أمعن ودقق النظر في قول من سبقه، وبنى من كلا المذهبين ما ثبت عنده بالدليل.

وعندي أن مذهب ابن مالك أولى لما يأتي:

أن (كلا وكلتا) قد اجتمع لهما عدة وجوه لم تجتمع لغيرهما مما شُبِّها به، وهي : شبههما بالمثنى، مع شبههما بـ (لدى)، و(على)، إلى جانب ورود السماع بعود الضمير عليهما تارة بالإفراد، وتارة بالتثنية، وتارة باعتبار الأمرين معًا؛ مراعاة للفظ والمعنى، ، فتنازعتهما أكثر من جهة، فاختلف أمرهما عن أمر ما شُبِّها به من المقصور، ومن نحو: لدى وعلى، فأعربا إعرابًا خاصًا بهما، فروعي أصلهما من حيث كونهما اسمين مفردين مقصورين، كما روعي أنهما مثنيان معنى، فأعطيا إعراب المثنى في حالة الإضافة للمضمر وإعراب المقصور في حالة الإضافة للظاهر.

المسألة السابعة: إعراب المثنى والمجموع

لما كان المثني والمجموع على حده تلحقهما الحروف، ولا تظهر عليهما الحركات وقع الخلاف بين النحاة في إعرابهما على عدة أقوال، وهي كالآتي:

ذهب الكوفيون، وقطرب، وابن مالك، ونسب إلى الزيادي، والزجاجي إلى أن إعراب المثنى والجمع بالحروف؛ أي: أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها علامات إعراب(١).

وحجتهم على ذلك: أنها تتغير كتغير الحركات، فيقال: قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فتتغير كتغير الحركات، نحو "قام زيد، فلما تغيرت كالحركات دل ذلك على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها (٢) .

واحتجوا كذلك بأن الإعراب ما دل على الفاعل والمفعول، وكان ناتجًا عن عامل، وهذه الحروف كذلك، فكانت إعرابًا كالحركة(٣).

وقد رُدَّ هذا المذهب بأن الإعراب زائد على الكلمة، ولو قدر سقوطه لم يخل بمعناها(٤).

وذهب سيبويه ومن تبعه إلى أن الإعراب مقدر في الألف والياء فتقدر في الألف الضمة، وفي الياء الفتحة والكسرة، فإعراب المثنى عندهم بالحركات (٥). وهو القياس.

---

(١) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين ص[.٢٠٤،٢٠٣.توضيح المقاصد ٣٣٠/١.

(٢) ينظر الإنصاف ٢٩/١.

(٣) التبيين صـ٢٠٦.

(٤) تمهيد القواعد ١/ ٣٤٨.

(٥) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين صـ ٢٠٤، توضيح المقاصد ٣٣٠/١.

ويُردُّ بلزوم ظهور الفتحة في نحو: رأيت بنيك.

وأجيب عنه بأنهم لما حملوا النصب على الجر في التثنية والجمع بالياء جعلوا الحكم في الياء واحدًا. فلما قدروا الكسرة في الياء حالة الجر كذلك قدروا الفتحة حالة النصب(١).

وذهب أكثر البصريين إلى أنها حروف إعراب(٢).

ودليلهم على ذلك: أن هذه الحروف زيدت للدلالة على التثنية والجمع، فالواحد يدل على مفرد؛ فإذا زيدت عليه هذه الحروف دلت على التثنية والجمع، فصارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى؛ فكانت بمنزلة التاء في نحو: قائمة ، وكما أن التاء حرف إعراب فكذلك هذه الحروف(٣).

وذهب الأخفش، والمبرد، والمازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب؛ لأنها لو كانت إعرابًا لما اختل معنى الكلمة بسقوطها، كما تسقط الضمة من الدال في زيد في نحو "قام زيد" ، ولو أنها حروف إعراب كالدال من "زيد" لما دلت على الإعراب ،كما لو قلنا: "قام زيد" من غير حركة، وهي تدل على الإعراب؛ لأنه إذا قلنا: "رجلان" علم أنه رفع؛ فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب (٤).

ورُدَّ هذا القول بأنه لا يخلو قولهم من كونها إما أن تدل على إعراب في الكلمة، أو في غيرها؛ فإن كان الأول وجب أن تقدر في هذه الحروف؛ لأنها أواخر

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ٣٤٧، ٣٤٨ .

(٢) الإنصاف ٢٩/١.

(٣) الإنصاف ٣٠/١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١.

الكلمة، فيئول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين، وإن كان الثاني كانت الكلمة مبنية، وليس من مذهبهم أن التثنية والجمع مبنيان(١).

وذهب الجرمي، وابن عصفور إلى أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابًا؛ لحدوثه عن عامل (٢).

واحتج الجرمي بأنه لما احتيج في النصب والجر إلى حرف آخر غير الألف، علم بذلك أن الانقلاب هو الإعراب (٣).

وهو مردود بوجوه:

الأول: أن الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وجعل علامته عدمية منافٍ لذلك، فوجب اطراحه.

الثاني: أنه إذا أمكن تقدير الإعراب رُجِّح على عدمه، وقد أمكن هنا فلا يعدل عنه(٤) .

الثالث: أن هذا يؤدي إلى كون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلام العرب.

والرابع: أن هذا يؤدي إلى كون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين؛ لانقلابهما. وليس من مذهب الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان(٥).

---

(١) الإنصاف ٣٠/١.
(٢) ينظر التبيين صـ٢٠٤، تمهيد القواعد ٣٤٦/١، تعليق الفرائد ٢٢٥/١.
(٣) التبيين عن مذاهب النحويين صـ٢٠٦.
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/١.
(٥) الإنصاف ١/ ٣٠

وحُكِي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان[١]؛ لأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع، فنزلا منزلة المركب، نحو "خمسة عشر".

وهذا مردود من وجهين:

أحدهما: أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة ؛ للدلالة على معنى التثنية والجمع، وإنما يفرد المفرد في الحكم لوجود لفظه، وإذا كان كذلك لم يجز تشبيههما بالمركب من اسمين منفصلين كخمسة عشر .

والثاني: أنهما لو كانا مبنيين لما اختلف آخرهما باختلاف العوامل الداخلة عليهما؛ لأن المبني يلزم حالة واحدة، فلما اختلف ههنا آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دل على أنهما معربان لا مبنيان[٢].

التركيب المذهبي في المسألة:

والآن بعد عرض المذاهب الواردة أعقب على مذهب الجرمي السابق بقول ابن جني :" ومن تركيب المذاهب قول أبي عمرو في حرف التثنية: إن الألف حرف الإعراب ولا إعراب فيها، وهذا هو قول سيبويه. وكان يقول: إن انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب. وهذا هو قول الفراء أفلا تراه كيف تركب له في التثنية مذهب ليس بواحد من المذهبين الآخرين"[٣].

فقد أشار ابن جني في نصه السابق إلى أن مذهب الجرمي في إعراب المثنى والمجموع قد تركب من مذهبين أحدهما مذهب سيبويه أن الألف حرف إعراب ولا إعراب فيها ؛ فهل يقصد بذلك أن الإعراب مقدر عليها كما هو مذهب سيبويه ، أم

---

(١) التذييل ٢٧٨/١.

(٢) الإنصاف ٣١/١.

(٣) الخصائص ٧٥/٣.

أنها حروف دالة على الإعراب، والإعراب على الحرف الذي قبلها؟ والآخر قول نسبه للفراء وهو أن انقلاب الألف ياء هو الإعراب، ولم أجد من نسب هذا للفراء، ولكن بناء على ما ذكره ابن جني يتحصل للجرمي قول مركب من مذهبين، وهما أن الألف حرف الإعراب في الرفع ، وأن انقلابها في النصب والجر ياء هو الإعراب ، وبهذا يتسنى له التوسع في الجمع بين علامتي إعراب مختلفتين في الباب نفسه ، إحداهما فرعية، والأخرى أصلية مقدرة ؛ حيث جمع بين القول بأن الألف حرف إعراب والإعراب معه مقدر، والقول بأن انقلاب الألف ياء هو علامة الإعراب، وقد تبين مما سبق أن كلا القولين مردود من وجوه.

والأولى عندي أن الحروف في التثنية والجمع هي الإعراب ، وذلك لأن الإعراب يكون بتغير آخر الكلمات باختلاف العوامل الداخلة عليها، وهذا متحقق في التثنية والجمع، واختلاف الحروف فيهما كاختلاف الحركات في المفرد، ولكن لما كان وضع التثنية والجمع لضرب من الاختصار، فكانت فرعًا عن المفرد الذي هو أصل في الوضع، ولذلك تظهر عليه الحركات، بخلاف المثنى والجمع لما كانا فرعًا في وضعهما كان إعرابهما فرعًا عن إعراب المفرد ، فنابت فيهما الحروف عن الحركات.

الفصل الثاني

أثر التركيب المذهبي في الدرس الصرفي، ويندرج تحته ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : التركيب المذهبي بين مسألتي: تصغير ما بقي على ثلاثة أصول بعد الحذف، وحكم نحو (جَوارٍ ، وغَواشٍ) المسمى به من حيث الصرف وعدمه.

المسألة الثانية : التركيب المذهبي في ضوابط إبدال الهمزة من حرف المد بعد ألف مفاعل.

المسألة الثالثة : التركيب المذهبي بين مسألتي : أصل كلمة (جَابَة) من قولهم :" أساء سمعاً فأساء جَابَة"، والخلاف في المحذوف في نحو : مَقُول ومَبِيع.

المسألة الأولى:

التركيب المذهبي بين مسألتي: تصغير ما بقي على ثلاثة أصول بعد الحذف، وحكم نحو (جَوارٍ، وغَواشٍ) المسمى به من حيث الصرف وعدمه.

الأصل في باب التصغير أن الاسم إذا حذف منه شيء فإنه يرد في التصغير إذا لم يتبق بعد الحذف ما يحصل به التصغير، أما إذا بقي بعد الحذف ما يحصل به بناء التصغير، وهو ثلاثة أحرف، فقد اختلف النحاة في حكمه بين الرد وعدمه ، فمن لم يرد المحذوف علل لذلك بأن الحذف لم يكن عن علة تزول في التصغير، وإنما كان الحذف لضرب من التخفيف في المكبر، وهو أحوج إليه في المصغر لزيادة حروفه. فلذلك تقول في "ميْت" مخفف من "ميِّت": "مُيَيْت" بياء واحدة بعدها ياء التصغير، ولم ترد المحذوف؛ لأن الغرض من رد المحذوف من نحو: "أب"، و"أخ" تحصيل بناء التصغير، وهو "فُعَيل" وذلك حاصل من "ميت"، فلم يحتج إلى رد المحذوف، ولو رُدَّ لقيل: "ميِيت" بثلاث ياءات. وكذلك تقول في "هار" "هوير"، فلا ترد المحذوف؛ إذ لا حاجة إلى ذلك لحصول بناء التصغير؛ لأن الباقي بعد الحذف ثلاثة أحرف، وأصل "هَارَ": "هَائِر"، فحذفت العين تخفيفًا(١).

قال سيبويه: "باب تحقير ما حُذِف منه، ولا يرد في التحقير ما حذف منه من قبل أن ما بقي إذا حقر يكون على مثال المحقَّر، ولا يخرج من أمثلة التحقير. وليس آخره شيئًا لحق الاسم بعد بنائه، كالتاء التي ذكرنا والهاء، فمن ذلك قولك في مَيْت: مُيَيْت، وإنما الأصل مَيِّت، غير أنك حذفت العين. ومن ذلك قولهم في هَارٍ: هُوَيْر، وإنما الأصل هائر، غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء مَيِّت، وكلاهما بدل من العين.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٠٥.

وزعم يونس: أن ناسًا يقولون: هُوَيْئِر على مثال هُوَيْعِر، فهؤلاء لم يحقروا هَارا إنما حقروا هَائِرا"[١].

من خلال نص سيبويه يتبين أن هناك مذهبين في مسألة رد المحذوف في تصغير ما بقي على ثلاثة حروف؛ حيث ذهب سيبويه إلى عدم رد المحذوف، بينما ذهب أبو عمرو بن العلاء، ويونس إلى رده في التصغير[٢].

وذكر سيبويه أن من قال برد المحذوف لا ينبغي له أن يقيس عليه، إلا أن يسمع من العرب شيئًا من ذلك، فيأتي بنظائره مما ليس على القياس[٣].

وقد أيَّد الزمخشري[٤]، وابن مالك، والرضي مذهب سيبويه؛ لأن الصيغة ممكنة دون الرد فلا حاجة إليه ؛ ولأن "يُضَيع" لا يجهل معه المكبر و"يُوَيْضِع" بخلاف ذلك"[٥].

وبأن الحذف لا لعلة موجبة، بل للتخفيف، وهذه العلة غير زائلة في حال التصغير، ولا حاجة ضرورية إلى رد المحذوف؛ إذ يتم التصغير بدونه، ولو لزم الرد بغير علة توجبه للزم كل محذوف الرد إلى أصله من غير شيء يوجبه.

وكذا لا يرى أصحاب هذا المذهب رد المحذوف في تصغير نحو: يَرَى، وتَرَى، وأَرَى، ونَرَى، ويَضَع، وتَضَع، وخَيْر، وشَرّ، بل يقال: يُرَي، وتُرَي، وأُرَي، ونُرَي، ويُضَيْع، وتُضَيْع، وخُيَيْر وشُرَيْر[٦].

---

(١) الكتاب ٤٥٦/٣.
(٢) تنظر المسألة في الأصول لابن السراج ٥٦/٣، المسائل الحلبيات صـ ١٧٣/١٧٢، البديع في علم العربية ١٧٥/٢، المقاصد الشافية٣٧٧/٧.
(٣) ينظر الكتاب ٤٥٧/٣، التعليقة على كتاب سيبويه ٣٠٥/٣.
(٤) ينظر المفصل صـ٢٥٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٥/٣.
(٥) شرح الكافية الشافية ١٩١٢/٤.
(٦) ينظر الانتصار لسيبويه على المبرد صـ٢٢٧، شرح كتاب سيبويه للسيرافي١٩٧/٤.

وقد استدل سيبويه بالسماع؛ حيث احتج بقول العرب في تصغير نَاس على نُوَيْس، بدون رد [١].

وقد استدل يونس لمذهبه بالسماع عن العرب والقياس، ومن ذلك:

ـ ما حكاه عن أبي عمرو، فقد كان يقول في مُرٍ (اسم فاعل من أَرَى ـ يَرَى): مُرَيءٍ، كمُرَيع، يهمز ويكسر.

ـ وكذلك ما حكاه عن جماعة من قولهم: هُوَيْئِر.

ومن القياس أمران:

أحدهما: أن من شأن التصغير أن يرد الأشياء إلى أصولها، كما تقرر باتفاق في الثنائي، كـ (يدٍ) و (دمٍ)، فكذلك ينبغي فيما كان منقوصًا مثله.

ورُدَّ هذا الاحتجاج بأن رد الشيء إلى أصله في التصغير ليس لأجل التصغير من حيث هو كذلك، بل لأجل الضرورة الداعية إلى الرد، وذلك في الثنائي لكمال بنية التصغير، وأيضًا فإن العرب لم ترد حين قالت: نُوَيس في ناس.

والثاني: ما حكاه سيبويه عن يونس عن العرب أنهم يقولون في (هَارٍ): هُوَيْئِر، على مثال (هُوَيْعِر). وهذا نص في موضع الخلاف، فيقاس عليه ما عداه.

ورُدَّ هذا الاحتجاج بثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا السماع غير متفق عليه عند العرب، وإنما هو شيء منقول عن ناس منهم، قال سيبويه: وزعم يونس أن ناسًا يقولون هُوَيْئِر على مثال (هَوَيْعِر). فلم ينقله إلا عن بعض العرب، وذلك لا يكون حجة على جميع العرب.

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٠٣/٣ .

والثاني: أن ما سمع من ذلك نادر شاذ لا يبلغ مبلغ القياس عليه، فلا يبنى عليه قاعدة، وأيضًا فهو مؤول. قال سيبويه – بعد الحكاية –: "فهؤلاء لم يحقروا هَارًا، وإنما حقروا هَائِرًا، كما قالوا: رُوَيْجِل كأنهم حقروا راجلان، وكما قالوا: أُبَيْنُون وأُنَيْسَان، قال: إلا أن تسمع شيئًا من العرب فتؤديه، وتجيء بنظائره مما ليس على القياس".

وأُبَيْنُون وأُنَيْسَان تصغير لابن وإنسان على غير قياس، لكن على تقدير واحد غير مستعمل، كأنهم صغروا (أَبْنَى) وإِنْسِيَان)، فكذلك القول في (هويئر). وإذا احتمل هذا التأويل لم يكن فيه دليل.

والثالث: المعارضة بقول العرب في (نَاس): نُوَيْس، فهو إما أن يقول فيه: أُنَيْس، فيخالف العرب، وإما أن يقول: نُوَيْس، فيخالف قاعدته، ومن هنا رد عليه سيبويه حين حكى عنه هذا المذهب قال: فهو ينبغي له أن يقول: مُيَيِّت يعني في (مَيْت) مخففًا، وينبغي له أن يقول في (ناس): أُنَيْس؛ لأنهم إنما حذفوا ألف أُنَاس[1].

كما رده السيرافي بأنه يلزمهم أيضًا أن يقولوا في (خَيْر منك) و(شَرّ منك): "أُخَيِّر" و "أُشَيِّر"؛ لأن أصله (أَخْيَر) منك و(أَشَرّ منك)[2].

وللقائل برد المحذوف أن يقول: إن رُوَيْجِل، وأُنَيْسَان الأصل فيهما متروك غير مستعمل ؛لأنهم لم يقولوا: راجل بمعنى رَجُل، ولا أُنَيْسَان بمعنى إنسان، وإن (هَائِرًا) مستعمل.

---

(١) ينظر شرح الشافية للرضي ٢٢٥/١، المقاصد الشافية ٣٧٨،٣٧٩/٧.

(٢) ينظرشرح السيرافي ١٩٨/٤.

ورُدَّ عن هذا بأنه وإن استعمل الأصل فيه ولم يستعمل في ذلك فقد وقعت التسوية بينهما في معنى آخر، وإن اختلفا في الاستعمال وتركه، وذلك أنه ليس لنا أن "تقول": هُوَيئر بالهمز تصغير لهارٍ المحذوف(١) .

هذا عن الخلاف في رد المحذوف فيما بقي منه ما يصلح للتصغير، ولبيان التركيب بين المذهبين نتعرض للخلاف القائم فيما كان من الجمع الموازن لمفاعل معتل بأن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو: (جَوارٍ، وغَواشٍ) هل يُمنَع من الصرف إذا سُمِّي به أم لا؟، وهو كالآتي:

ذهب يونس، وعيسى، وأبو زيد، والكسائي، إلى أن "جَوارٍ"، ونحوه من المنقوص الذي له نظير من الصحيح مصروف، يُصْرَف؛ وما لم يكن نظيره مصروفًا، لم يصرفوه، وفتحوه في موضع الجر، كما يفعلون في غير المعتل، ويسكنونه في موضع الرفع خاصة. وعلى ذلك يجرون (جَوارٍ) إذا سُمِّي به مجرى الصحيح في عدم حذف الآخر، فيقولون: هذا جواري يا فتى، بإثبات الياء، ورأيت جَوَارِي، ومررت بجَوَارِي، فتظهر فتحة الخفض، كما تظهر في الصحيح، وكذلك ما سُمِّي به من نحو: قَاضٍ، وغازٍ، ويَرْمِي، فيقولون: هذا قاضي، ورأيت قاضي، ومررت بقاضي (٢).

والخليل، وسيبويه، وأبو عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق، وسائر البصريين يصرفونه بمعنى أن ما يكون من الأسماء التي أثرت فيها العلمية منقوصًا، وهو ما آخره ياء قبلها كسرة، يكون في حالة الرفع وحالة الخفض منصرفًا، والتنوين فيه تنوين عوض لا تنوين صرف، سواء أكان عوضًا من ذهاب الحركة أم عوضًا من الياء؛ لأنه لو كان تنوين صرف لأدى إلى أن يكون التعريف والتأنيث في نحو (قاضٍ) اسم امرأة غير موجب لمنع الصرف، وهذا باطل باتفاق.

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد ٢٢٧.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش١/١٨١، المقاصد الشافية ٥/٦٨٣.

فيقولون في (جوار) اسم رجل أو امرأة: هذا جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جواريَ قبل[١].

وقد أشار سيبويه إلى هذا الخلاف قائلًا: "وسألته عن قاضٍ اسم امرأة، فقال: مصروفة في حال الرفع والجر، تصير ههنا بمنزلتها إذ كانت في مفاعل وفواعل؛ لأن العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجر والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وأن يجعلوا التنوين عوضًا من الياء ويحذفوها "[٢].

وقال أيضًا :" وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم ينصرف، يقول: هذا جواري قد جاء، ومررت بجواري قبل"[٣].

وقد رد الخليل على يونس قوله بأنه لو كان من شأنهم أن يلزموا الحركة حالة الجر، فيجرونه مجرى الصحيح- لكان من حقهم أن يلزموا الحركة في حالة الرفع أيضًا، فكما يلزمهم أن يقولوا: مررت بقاضي، اسم امرأة، فكذلك يلزمهم أن يقولوا: هذا قاضي؛ إذ كانوا يجرون المعتل هنا مجرى الصحيح، وكذلك حكم التسمية بالجمع، لا فرق بينهما، وذلك لأن العرب تفتح الياء في الجر عند الضرورة، وتكسرها أيضًا عند الضرورة. [٤].فكما أن العرب لا يفتحون إلا إذا اضطروا، ولا يظهرون الكسر أيضًا إلا إذا اضطروا، ويونس يفتح في الكلام، فكذلك حقه أن يكسر في الكلام، ويضم في الرفع أيضًا، وهذا لا يقوله عربي بالقياس أصلًا، ويزيد الجمع زيادة أخرى إذا سمي به، لو حكم له في الجر بحكم الصحيح لكان لازمًا لهم ذلك فيما قبل

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٨١/١.

(٢) الكتاب ٣١١/٣ (بتصرف) .

(٣) الكتاب ٣١٢/٣.

(٤) المقاصد الشافية ٦٨٣/٥،٦٨٢،٦٨٤.

التسمية، فيقولون: مررت بجواري قبل، لأن ترك التنوين في النكرة والمعرفة على حد واحد، وهذا لا تقوله العرب في السعة أصلًا(١).

التركيب المذهبي في المسألتين:

هناك مذهب ثالث قائم على التركيب بين المذهبين في المسألتين السابقتين؛ حيث كان المازني يرى رد المحذوف في التصغير في المسألة الأولى، فيقول في نحو : يَضَع، وهَارٍ : يُوَيْضِع وهُوَيْئِر، ويرى قول سيبويه في الصرف في المسألة الثانية ، فقول المازني مركب من قول يونس في الرد للمحذوف، ومن قول سيبويه في الصرف ، فتأتى له مع القول بالتركيب أن يقول في نحو:(يَرَى) علمًا: يُرَيْئٍ على مذهب يونس، فيرد، ويصرفه على مذهب الخليل وسيبويه ، أما يونس فيرد، ولكنه لا يصرف على أصل مذهبه في جوارٍ مسمى به ، وسيبويه يصرف ولا يرد المحذوف على مذهبه (٢) .

وفي ذلك يقول ابن جني :" ذلك أن أبا عثمان كان يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف في التحقير وإن غنى المثال عنه، فيقول في تحقير هارٍ: هُوَيْئِر، ....، وسيبويه إذا استوفى التحقير مثاله لم يردد ما كان قبل ذلك محذوفًا، فيقول: هُوَيْر ويُضَيْع، وكان أبو عثمان أيضًا يرى رأي سيبويه في صرف نحو جوارٍ علمًا وإجرائه بعد العلمية على ما كان عليه قبلها. فيقول في رجل أو امرأة اسمها جوارٍ أو غواشٍ بالصرف في الرفع والجر على حاله قبل نقله، ويونس لا يصرف ذلك ونحوه علمًا،

(١) المقاصد الشافية ٦٨٦/٥.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٦/٣، شرح الشافية للرضي ٢٢٥/١، ارتشاف الضرب ٣٦٦/١.

ويجريه مجرى الصحيح في ترك الصرف، فقد تحصل إذًا لأبي عثمان مذهب مركب من مذهبي الرجلين، وهو الصرف على مذهب سيبويه، والرد على مذهب يونس "[1] .

أقول وبهذا يتبين لنا فائدة التركيب بين المذاهب ـ إذا بُنِي على منهج صحيح ـ في الاتساع في اللغة، وفي الجمع بين الوجوه الجائزة ؛ حتى تستوعب القاعدة ما لم تستوعبه بناء على مذهب بعينه.

ويتضح ذلك من خلال المثال الآتي :

إذا صغرنا نحو (يَرَى) علمًا ، فنقول على قول أبي عثمان: هذا يُرَيِءٍ .

وعلى قول يونس: "رأيت يُرَيْئِيَ" برد الهمزة فقط وعدم التنوين؛ لأن مذهبه عدم الصرف؛ وعلى قول سيبويه: رأيت "يُرَيًّا"، بإدغام ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الألف وتنوينه؛ لأن مذهبه الصرف ، وهذا الاتساع إنما حدث من التركيب بين المذاهب.

(١) الخصائص ٤/٧٤.

المسألة الثانية:

التركيب المذهبي في ضوابط إبدال الهمزة من حرف المد بعد ألف مفاعل

من مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء " أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل، وقد كانت" إحداهما "مدة" زائدة "في الواحد ، وقد اختُلف في هذا الموضع كالآتي:

ذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب إبدال الياء والواو همزة إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة بشرط: ألا يفصل من الطرف، فاندرج في هذا الضابط عندهم ثلاث صور:

أحدها: أن يكونا واوين نحو: "أوَّل" ، فنقول في جمعه: أَوَائِل، بإبدال الواو الثانية همزة، وهذا باتفاق.

والثانية: أن يكونا ياءين نحو: نَيِّف، فنقول في جمعه: نَيَائِف بالهمز.

والثالثة: أن يكون أحدهما ياء والآخر واوًا ، نحو: سيِّد، فنقول في جمعه: سَيَائِد ، بالهمز، ولا يختص هذا الحكم بتالي ألف الجمع، بل لو بنينا من القول مثل عُوَارض، نقول: "قُوائِل" بالهمز [(١)].

يقول سيبويه :" فإذا جمعت سيِّدًا وهو فَيْعِل، وفيعلًا، نحو: عيِّن همزت، وذلك: عيِّل وعيائل، وخَيِّر وخيائر، لما اعتلت ههنا، فقلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل، همزت حيث وقعت بعد ألف، وصار انقلابها ياء نظير الهمزة في قائل. وإذا جمعت فُعَّل من (قلت) قلت: قُوَائِل، همزت....، وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتن إلى الزائد وإلى غير الزائد. ألا تراهم قالوا :أَوَّل وأَوَائِل، فهمزوا ما جاء من

---

(١) ينظر المقتضب ١٢٥،١٢٦/١، الأصول ٢٩٠/٣، الخصائص ١٩٥/١، الممتع الكبير صـ٣٢٥، إيجاز التعريف في علم التصريف صـ١١٢ ، ارتشاف الضرب ٢٦٠/١، توضيح المقاصد ١٥٧٢/٣، شرح الأشموني ٩٢/٤، التصريح ٦٩٧،٦٩٨/٢.

نفس الحرف ....، واعلم أن بنات الياء نحو: بِعْتَ تَبِيْع في جميع هذا كبنات الواو، يهمزن " [1] .

وحجة سيبويه والجمهور من السماع والقياس كالآتي:

أما القياس فلأن الإبدال في نحو: "أَوَائِل" إنما هو بالحمل على كِسَاء، ورِدَاء؛ لشبهه به من جهة قربه من الطرف، "وفي رِدَاء وكِسَاء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا.

فإن أصل جمع نحو : قَول ، وبَيع: قَوَاوِل وبَيَايِع، فلما وقعت الألف بين حرفي علة وهي شبيهة بهما، والثاني من حرفي العلة يلي الطرف، وذلك مما يضعفه، هربوا من ذلك إلى الهمزة، ولا فصل بين الياءين والواوين، وبين الياء والواو [2].

وأما السماع فحكى أبو زيد في سَيِّقَة: سَيَائِق بالهمز.

وحكى الجوهري في تاج اللغة: جَيِّد وجَيَائِد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عَيِّل: عَيَائِل –بالهمز.

وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع، فقالوا: ضياون، كما قالوا ضَيْوَن، وكان قياسه ضَيَّن[3].

وذهب الأخفش والزجاج إلى منع الإبدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع.

واشترط الأخفش في الجمع أن يكتنف ألفه واوان ، فلا يهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء ، فيقال: نَيَايِف وسَيَاوِد على الأصل [4].

---

(١) الكتاب ٣٧٠/٤، ٣٦٩.

(٢) المقاصد الشافية ٩/ ٤٤.

(٣) توضيح المقاصد ١٥٧٣/٣.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢٦٠/١، توضيح المقاصد٣/ ١٥٧٣، تمهيد القواعد ٥٠٢٣/١٠، شرح الأشموني ٩٢١٥٧٢/٤، التصريح ٦٩٨/٢.

وحجته: أن الإبدال في الواوين" إنما كان لثقلهما؛ ولأن لذلك نظيرًا، وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال؛ لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همزة، نحو: (يَيْنٍ، ويَوْمٍ)–اسم موضع"

واحتج أيضًا بقول العرب في جمع "ضَيْوَن : ضيَاوِن، من غير همزة[١].

وقال: إنما ينبغي أن يطرد في الواوين فقط؛ لأن اجتماع الواوين ليس كاجتماع الياءين، ولا كاجتماع الواو والياء، ألا ترى أن الواوين إذا اجتمعا أولًا قلبت الأولى همزة، ولا يكون ذلك في الياءين كيين: اسم موضع، ولا في الواو والياء كوَيْح.

وقال ابن الضائع: نَظَرُ سيبويه أَسَدُّ؛ لأن الواوين غير أول يجتمعان أيضًا، وكما سمع أوائل سمع أيضا عَيَائِل، والسماع واحد، والقياس متقارب[٢].

<u>التركيب المذهبي في المسألة:</u>

ركَّب ابن مالك بين المذهبين السابقين قائلًا:

كذاك ثاني ليِّنين اكتنفا مدَّ مفاعل كجمع نيِّفا

حيث أجاز الإبدال في مفاعل الذي هو من أبنية الجمع ،ومثَّله بجمع نيف، فدل ذلك على أنه مختص عنده بالجمع لا حظ له في المفرد، وأما المفرد فلا يُثْبِتُ فيه هذا الحكم. فإذا بنيت فواعل من القول قلت على مقتضى هذا: قَوَاوِل، فلا تهمز، أو من البيع فتقول: بوايع، فلا تهمز أيضًا.

وحجته في هذا أن الجمع هو الذي جاء فيه السماع، فقيل بالقياس فيه، وأما المفرد فلم يأت فيه شيء فلا يتعدى به الأصل [٣].

---

(١) توضيح المقاصد٣/ ١٥٧٣،١٥٧٢.

(٢) المقاصد الشافية ٩/٤٥.

(٣) المقاصد الشافية ٩/٤٦.

وخلاف النحاة في هذا كما تقدم يتمثل في مذهبين: أحدهما يقصر هذا الحكم على ما اكتنف فيه ألف الجمع واوان، فلا بد عنده من شرطين، أحدهما أن تكون المدة ألف جمع، والآخر: أن يكون المكتنفان واوين. والثاني :لا يشترط شيئًا من ذلك، بل الحكم جار عنده في الجمع والمفرد المشابه له، كفواعل من القول أو من البيع ، فيقول فيهما: قَوائِل وبَوائِع، فيهمز. فإذا كان الخلاف هكذا ثبت أن ما اختاره ابن مالك تركيب بين المذهبين، وهو الفرق بين الجمع والمفرد، فيهمز في الجمع دون المفرد على مذهب الأخفش، ولا يشترط في الجمع كون المد واوين ، وهذا مذهب الجمهور ، فأخذ من الجمهور جواز الحكم في الجمع مطلقًا دون قيد، وخالفهم في ثبوته في المفرد، وأخذ من الأخفش منعه في المفرد، وخالفه في تقييد الجمع بالشرطين المذكورين، فعلى هذا يجمع نحو: نَيِّف عند الجمهور على نَيائِف بالهمز، ويوافقهم ابن مالك، وعند الأخفش : نَيَاوِف، وإذا بنينا فواعل من القول نقول عند الجمهور قَوائِل بالهمز، وعند الأخفش وابن مالك: قَوَاوِل.

قال الشاطبي معقبًا على مذهب ابن مالك :" وليس إحداث قول ثالث في المسألة بخرق إجماع عند طائفة من الأصوليين، لا سيما إن كان القول المحدث لا يرفع ما اتفقوا عليه كهذا الموضع، فإنه مفصَّل في القولين، فيوافق الأخفش في نفي الحكم عن المفرد، ويوافق سيبويه في إثباته في الجمع مطلقًا، فكل قول لا يرفع ما اتفقوا عليه فقد أجاز إحداثه طائفة ممن منع الإحداث، وهو الذي اختار ابن الحاجب"[1] .

(١) المقاصد الشافية ٤٦/٩.

وأرى أن مذهب سيبويه والجمهور أولى، وذلك لأنه مؤيد بالسماع والقياس من دون اعتراض عليهما، وكما ورد السماع مع الواوين ورد كذلك مع الياءين، أما الأخفش فقد عورض دليله من السماع بأنه مثال صح في الجمع حملًا على المفرد، ولا مانع من قياس المفرد على الجمع؛ لأن حمل المفرد على الجمع مستساغ قياسًا، كما يحمل الجمع على واحده في الصحة والإعلال، ولأن هذا الحمل بدافع التخفيف، واللغة مبنية عليه، فلا مانع من التماس الخفة في المفرد والجمع على السواء مراعاة للتيسير.

المسألة الثالثة:

التركيب المذهبي بين مسألتي: أصل كلمة (جَابَة) من قولهم: " أساء سمعًا فأساء جَابَة"، والخلاف في المحذوف في نحو: مَقُول ومَبِيع.

اختُلِف في كلمة (جَابَة) هل هي مصدر أو اسم مصدر؟ وهذا كالآتي:

القول الأول :أن الجَابَة اسم مصدر بمعنى الإجابة، ولم يسمع في غير هذا المثل.

قال ابن منظور: " وفي أمثال العرب: أَسَاءَ سَمْعًا فأَسَاءَ جَابَة. قال ـ يعني سيبويه ـ : هكذا يُتكَلم به؛ لأن الأمثال تحكى على موضوعاتها"(١).

وقال الفخر الرازي:" الطاقة مصدر بمنزلة الإطاقة، يقال: أَطَقْت الشيء إطاقة وطاقة، ومثلها أَطَاع إِطَاعَة، والاسم الطاعة، وأَغَار يغير إِغَارَة، والاسم الغَارَة، وأَجَابَ يُجِيبُ إِجَابَة، والاسم الجَابَة وفي المثل: أساء سمعًا فأساء جابة، أي جوابًا "(٢) ، فهي على ذلك اسم، وليست مصدرًا.

وعلى ذلك فالإجابة مصدر حقيقي، والجَابَة اسم، وكلاهما يقومان مقام المصدر(٣).

---

(١) أصل هذا المثل، أنه كان لسهل بن عمرو ابن مضعوف، فقال له إنسان: أين أمك؛ أي: أين قصدك؟ فظن أنه يقول له: أين أمك، فقال: ذهبت تشتري دقيقًا، فقال أبوه: أساء سمعا فأساء جابة. ينظر لسان العرب ٢٨٤/١.

(٢) ينظر إصلاح المنطق ١٨٤، ٣٠٢، تصحيح الفصيح صـ٤٥٣، درة الغواص في أوهام الخواص صـ ٤٠ ، تفسير الرازي ٥١٣/٦، تفسير القرطبي ٣٨٩/٧، ، شرح درة الغواص للخفاجي صـ ١٧١.

(٣) تهذيب اللغة ١٤٩/١١.

أما أبو حيان فذكر أنها مصدر جاء على غير قياس المصادر، والقياس إِجَابَة، فهي من المسموع الذي لا يقاس عليه [١].فعنده (أَجَاب ـ وجَابَة) من مصادر (أَفعل ـ فَعْلة) [٢].

بينما ذهب أبو العباس ثعلب أن أصلها (إِجَابة) ، ولكنه لما كثر جرى مجرى المثل ، فحذفت همزته تخفيفًا.

قال ابن جني :"وقال أبو العباس في قولهم: "أَسَاء سمعًا فأساءَ جَابَة": إن أصلها إِجَابَة، ثم كثر فجرى مجرى المثل، فحذفت همزته تخفيفًا فصارت جَابِة[٣].

وكذلك ذكر السمين الحلبي أنها مصدرٌ على حذفِ الزوائِد، وجعله من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه [٤].

من خلال ما تقدم نجد أن الخلاف في أصل جَابَة ينحصر بين القول بأنها مصدر مسموع لا يقاس عليه، والقول بأنها مصدر أصله : إِجَابَة ، على حذف الهمزة للتخفيف، والقول بأنها اسم مصدر، والشاهد معنا هنا أنه : مصدر حذفت منه الهمزة للتخفيف، وهو قول ثعلب، وقد ذكر ابن جني أن قول ثعلب هنا بالجمع بينه وبين قولي الخليل والأخفش في المحذوف في نحو : مَقُول ومَبِيع، ينتج عنه مذهب مركب من المذهبين، ولبيان ذلك أذكر الخلاف بين الخليل والأخفش في المحذوف في نحو: مَقُول ومَبِيع، وهو كالآتي:

---

(١) البحر المحيط ٧٦٦/٢.

(٢) تمهيد القواعد ٣٨٠٤/٨،٣٨٠٣

(٣) الخصائص ٧٦/٣.

(٤) ينظر شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٠٤ ، الدر المصون ٥٣١/٢، ٧٠٣،٧٠٢.

ذهب الخليل، وسيبويه إلى أن نحو : "مَقُول ومَبِيع"، المحذوف منهما واو "مفعول"؛لالتقاء الساكنين ؛ حيث ألقيت حركة الياء على الباء، في "مَبْيُوع" فأصبحت عين الفعل ساكنة، وبعدها واو "مفعول"، فاجتمع ساكنان، فحُذفت واو "مفعول" ، وكانت هي الأولى بالحذف؛ لأنها زائدة، ولم تحذف الياء؛ لأنها عين الفعل.

وكذلك "مَقُول" الواو الباقية عين الفعل والواو المحذوفة هي واو "مفعول".

أما الأخفش فمذهبه أن المحذوف عين الفعل والباقية، واو "مفعول" .

وقال في مَبِيع: إنهم لما أسكنوا ياء "مَبْيُوع" ،وألقوا حركتها على الباء ، وصارت بعدها ياء ساكنة، فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرة للياء التي حذفت، فوافقت واو "مفعول" الباء مكسورة، فانقلبت ياء لتناسب الكسرة قبلها [1] .

والخلاف السابق نفسه قد ورد بين الطرفين في المصدر المعتل العين من أفعل واستفعل حيث ذهب الخليل، وسيبويه إلى أن نحو : "إقامة ، واستقامة" من المصدر المعتل العين من (أفعل) و، (استفعل) المحمول على فعله الذي هو: أقام، واستقام، "أصلهما: الإقْوَام والاستقْوَام، فنقلت حركة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفًا ، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف الثانية، وكانت هي الأولى بالحذف؛ لأنها زائدة، فوزن الكلمة عندهما: "إفعل".

أما الأخفش فمذهبه أن المحذوف الألف الأولى ويُبْقِي الثانية؛ لأنَّها دخلت لمعنى، والأولى ليست لمعنى، والذي دخل لمعنى أولى بالإبقاء، فوزن الكلمة عند الأخفش:

---

(1) المنصف لابن جني صـ ٢٨٧.

"إِفَال"، وعوّضوا تاء التّأنيث من الألف السّاقطة سواء أكانت السّاقطة الأصليّة أم الزّائدة، فقالوا: "إقامةٌ" ، فوزنها عند الخليل: "إِفَعْلَةٌ"، وعندالأخفش: "إِفَالة" [١] .

التركيب المذهبي في المسألة:

بناء على ما سبق في المسألتين يذكر ابن جني أنه بذلك قد تركب من قول ثعلب في المسألة الأولى في أصل (جَابَة) ، وقولي أبي الحسن والخليل في المسألة الثانية مذهب طريف. وذلك أن أصل جَابَة: إِجْوَابة، فنقلت الفتحة من العين إلى الفاء فسكنت العين "وألف إفعالة بعدها ساكنة فحذفت الألف على قول الخليل، والعين" على قول أبي الحسن، جريًا على خلافهما المعلوم من مذهبيهما في (مَقُول ومَبِيع، وفي نحو:إقامة واستقامة) ، فجابة على قول الخليل إذا ضامه قول أبي العباس على (فعْلة) ساكنة العين، وعلى قول أبي الحسن إذا ضامه قول أبي العباس على (فالة).

وفي ذلك يقول ابن جني : " ....، " أفلا ترى إلى هذا الذي أدى إليه مذهب أبي العباس في هذه اللفظة "،وأنه قول" مركب، ومذهب لولا ما أبدعه فيه أبو العباس لكان غير هذا.

وذلك أن الجَابَة بوزن فعَلة مفتوحة العين، جاءت على أفعل بمنزلة : وأجْلَبَ القوم جَلَبَة. ويشهد أن الأمر كذا، وليس كما ذهب إليه أبو العباس قولهم: أَطَعْتُ طَاعَة، وأَطَقْتُ طَاقَة. وليس واحدة منهما بمثل ولا كثرت فتجري مجرى المثل فتحذف همزتها، إلا أنه تركب من قول أبي العباس فيها على مذهبي الخليل وأبي الحسن: أنها فعْلة ساكنة العين أو فالة كما ترى "[٢].

---

(١) ينظر الممتع الكبير في التصريف صـ ٣١٦، شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي٢/٧٤٣ ٧٤٤.

(٢) الخصائص ٣/٧٦(بتصرف).

وعلى ذلك يتبين لنا أنه على كون (جَابَة) مصدر وأصله (إِجَابَة) كما هو مذهب ثعلب، يمكننا تطبيق أي المذهبين عليه ، فعلى قول الخليل يكون بوزن فَعْلة، وعلى قول الأخفش فوزنه فالة، ولا يتأتى فيه هذان الوزنان على القول بأنها ليست مصدرًا، وإنما هي اسم مصدر، وهذا فيه ما فيه من الاتساع وإباحة الأخذ فيها بأحد المذهبين دون تضييق أو تعسف، وهذا ما أنتجه التركيب بين المذاهب.

الخاتمة

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن وفقني للبحث فيما يخدم لغة كتابه العزيز، وأعانني على إتمام البحث على هذا الوجه راجية المولى ـ جل في علاه ـ أن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، والآن يتحتم عليَّ ذكر النتائج التي أسفر عنها البحث في هذا الموضوع، وهي كالآتي:

١ـ قيمة الدراسة الأصولية وأهميتها في التأصيل للقواعد النحوية والصرفية وفق أدلة إجمالية تقنن قواعد علمي النحو والصرف ومسائلهما.

٢ـ التلفيق بين المذاهب مصطلح معروف في أصول الفقه يقابله في أصول النحو ما يعرف بتركيب المذاهب كما ورد في ثنايا كتب النحو وأصوله .

٣ـ أثر التركيب المذهبي في إثراء الدرس النحوي والصرفي، وتتمثل فائدة التركيب بين المذاهب إذا بني على منهج صحيح في : الاتساع في اللغة، وفي الجمع بين الوجوه الجائزة ؛ حتى تستوعب القاعدة ما لم تستوعبه بناء على مذهب بعينه.

٤ـ التركيب بين المذاهب محل إجماع من النحاة ، وهو أحد المسائل المشهورة في الإجماع .

٥ـ أول من تحدث عن مصطلح التركيب هو ابن جني في كتابه: "الخصائص" تحت عنوان : تركيب المذاهب ، وتبعه السيوطي .

٦ـ التركيب بين المذاهب يعد مظهرًا من مظاهر الثراء والاتساع في الخلاف النحوي والصرفي ؛ لما يتيحه من إنتاج حكم جديد على مستوى الدلالة، أو التعليل، أو القيد، أو الحكم النحوي والصرفي .

٧ـ يعد التركيب بين المذاهب منهجًا أصوليًا قائمًا على أسس علمية معتد بها؛ حيث إنه خليط من مذاهب سابقة قائمة على أسس وأدلة تقويها وتدعمها، فلا يعد خارجًا عن المعتد به في الترجيح ؛ لذا فهو محل إجماع.

٨ـ تعددت صور التركيب بين المذاهب كالآتي:

قد ورد تركيب المذاهب في الخلاف الوارد في العلة، والحكم النحوي، والإعمال والإهمال، وحقيقة بعض الألفاظ من حيث الإفراد والتثنية، ومن حيث الحكم الإعرابي، وعلامات الإعراب، والدلالة، والقيد النحوي.

٩ ـ اعتداد النحاة بالتركيب بين المذاهب بدأ بالمازني ، وانتهى بالأشموني ، مرورًا بابن مالك وابن هشام ، فلم يرتبط بعصر معين من عصور النحو والصرف ، بل ظهر عند عدد من النحاة لا يجمعهم عصر واحد ولا مدرسة نحوية واحدة ، ولذا فهو كغيره من الظواهر الأصولية التي أخذ بها النحاة متى بدا لهم ذلك .

١٠ـ يعد التركيب المذهبي مجالًا خصبًا للتجديد في النحو دون خروج عن الإجماع ؛ حيث إنه ينشأ عن التمحيص والتدقيق في المذاهب السابقة في محل الخلاف ، ودراسة الأدلة والترجيح بين المتعارض منها؛ لتركيب وجه صائب يجمع بين ما قوي من كلا المذهبين، وهذا من شأنه أن يخرج الدراسات النحوية عن الجمود الذي يهيمن عليها، وفي الوقت ذاته قائم على منهج أصولي متفق عليه .

١١ـ أن التركيب بين المذاهب قد يكون في مسألة واحدة كما في المسائل النحوية محل الدراسة، وقد يكون في مسألتين مختلفتين ، كما في المسائل الصرفية محل الدراسة.

لذا أخلص من ذلك بتوصية الباحثين بتدقيق النظر في القواعد الأصولية وتطبيقها على المسائل النحوية والصرفية وبيان أثرها، ومحاولة الربط بين علم النحو وغيره من العلوم العربية والشرعية.

والله أسأل أن يتقبل هذا العمل خالصًا لوجهه، وأن يعفو عما بدا فيه من الخلل والزلل، وحسبي أني أجتهد فما كان فيه من خلل ونقص فمن نفسي وما كان فيه من توفيق فمن الله عز وجل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب، رسالة ماجستير إعداد/ حسن محمد عبد الرحمن أحمد، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ،١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- إحداث قول ثالث في الدرس النحوي دراسة أصولية تطبيقية، د/ طارق بن هندي الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد السادس ،٢٠٢٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشاوي، تحقيق د/عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠.
- أسرار العربية للأنباري، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ،الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان .
- إصلاح المنطق لابن السكيت، المحقق: محمد مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي ،الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.
- الأصول في النحو لابن السراج ، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- أصول النحو، رسالة ماجستير، الناشر: جامعة المدينة العالمية.
- أصول النحو العربي للدكتور / محمود نحلة، دار العلوم العربية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م.
- ألفية ابن مالك، الناشر: دار التعاون.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ .
- البديع في علم العربية لابن الأثير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق / مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والتلفيق والإفتاء ، دار الحديث، الطبعة الأولى ،١٤١٥هـ/١٩٩٥م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن هنداوي، من (ج١ –ج٣ـج٤– ج٥ دار القلم . دمشق)، و(ج٦ ـج٩ـ ج ١٢ ، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م) .
- تصحيح الفصيح وشرحه لابن دُرُسْتوَيْه المحقق: د. محمد بدوي المختون ،الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة] ،عام النشر: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- التعريفات للجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د/ محمد عبد الرحمن بن محمد المفدي، الطبعة الأولى ،١٤٠٣هـ . ١٩٨٣ م .
- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م .
- التلفيق بين المذاهب وأثره في الفروع الفقهية ، د/ حمدي طه مناع عبد اللاه، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج ، العدد الخامس والعشرون ، ١٤٣٧هـ ٢٠١٦.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق مجموعة منهم: أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ جابر محمد البراجة، أ.د/ إبراهيم جمعة العجمي، أ.د/ جابر السيد المبارك، أ.د/ علي السنوسي محمد، أ.د/ محمد راغب نزال، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة للهروي، المحقق: محمد عوض مرعب ،الناشر: دار إحياء التراث

العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة، مصر، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. (أصل الكتاب رسالة دكتوراه).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق / عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، أ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ،الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ،المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان ،الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .
- الخصائص لابن جني ،الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة: الرابعة.
- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح ،الناشر: دار العلم للملايين ،الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط.
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ،تحقيق: عرفات مطرجي ،الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/١٩٩٨م.
- ديوان جميل بثينة ، دار صادر ، بيروت .

- سر صناعة الاعراب لابن جني ،الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح الجمل لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ فواز الشعار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- شرح درة الغواص للخفاجي، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني ،الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة دكتوراه) ،الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي للاستراباذي تحقيق: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد – الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ،المحقق: د. مهدي عبيد جاسم ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ،١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- شرح الكافية للرضي، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس ـ بنغازي، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ م.
- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة ،الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق / خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية. الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- شعر الأحوص الأنصاري، حققه عادل سليمان، وقدم له: د/ شوقي ضيف، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .الطبعة الثانية ١٤١١هـ / ١٩٩٠ م .
- علل التثنية لابن جني ، المحقق: الدكتور صبيح التميمي ،الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – مصر.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، تحقيق د/ محمود فجال ،الطبعة الأولى ،١٤٢١/ ٢٠٠٠م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ـ الإمارات العربية المتحدة ـ دبي .

- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء ، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام ، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م .
- لسان العرب لابن منظور، الناشر دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤هـ.
- اللمع في العربية لابن جني، المحقق: فائز فارس ،الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ،تحقيق: علي حيدر ،الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ،المحقق: فؤاد علي منصور ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .
- المسائل الحلبيات للفارسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحيي الدين عبد الحميد ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ،تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- مفاتيح الغيب للرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ،الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

- المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح على ألفية ابن مالك، للشاطبي، تحقيق مجموعة من المحققين وهم : الجزء الأول د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الجزء الثاني د / محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث د/ عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع د/ محمد إبراهيم البنا، د/ عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس د/ عبد المجيد قطامش، الجزء السادس د/ عبد المجيد قطامش، الجزء السابع د/ إبراهيم البنا ، د/ سليمان بن إبراهيم العايد، د/ السيد تقي ، الجزء الثامن والجزء التاسع د/ محمد إبراهيم البنا ، الجزء العاشر/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق: أ:د/ علي محمد فاخر، أ:د/ أحمد محمد توفيق، د: عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، الناشر: مكتبة لبنان ،الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ،الناشر: دار إحياء التراث القديم ،الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- نتائج الفكر فى النحو، للسهيلي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت- الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي ،الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.